جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

التحولات السياسية في دول المشرق العربي بين عام 2011-2020 وانعكاسها على حل الدولتين

إعداد
محمد نجيب محمد ذيب

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2022م

التحولات السياسية في دول المشرق العربي بين عام 2011-2020 وانعكاسها على حل الدولتين

إعداد

محمد نجيب محمد ذيب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/09/22م، وأجيزت:

د. رائد نعيرات	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. جمال حنايشة	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. عيد الرحيم الشوبكي	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى من كان عطائهم لا ينقطع، إلى القلوب التي تقبلتني بجميع صفاتي، إلى الذين يرون السعادة بنجاحي، إلى من كان إرضائهم عبادة لله تعالى... أبي وأمي

إلى أجدادي وجداتي.... رحمهم الله تعالى وأسكنهم فسيح جناته

إلى من كانت لي بمثابة الأم، إلى التي كانت داعما لي بكل انجازاتي، إلى التي كانت وما زالت القلب الطيب الذي لا ينبض إلا حبا... عمتي

إلى من كانوا شريان حياة لي، إلى من كانوا بمثابة والدي إلى من ساندني بصغري وكبري على النجاح، إلى من اعتبروني بمثابة ابنهم...عمي مهيب وعمي منيب

إلى من كانوا سندا لي، إلى من جعلوا من حياتي تنبض سعادة، إلى من لا أخاف الحياة بوجودهم... إخوتي وأبناء عمومتي

إلى شريكة عمري...زوجتي

إلى أصدقائي وأحبائي جميعا

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والمحبة إلى الدكتور الفاضل رائد نعيرات الذي بـــذل جهـــدا كبيـــرا فـــي مساعدتي على هذا العمل، ولم يتأخر في نصحي وتوجيهي وإرشادي لإتمام هذه الرسالة

وأتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة المكونة من الدكتور عبد الرحيم الشوبكي ممتحنا داخليـــا والـــدكتور جمال حنايشة ممتحنا خارجيا لما قدموه من إضافة رائعة لهذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس قسم العلوم السياسية الدكتور حسن أيوب المحترم والى كافة الأساتذة في هذا القسم الذين لم يبخلوا بأي جهد أثناء مسيرتي التعليمية

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

التحولات السياسية في دول المشرق العربي بين عام 2011-2020 وانعكاسها على حل الدولتين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أيـــة مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: محمد نصيب محمد ذيب

التوقيع: محمد نصيب

التاريخ: 22/9/2022

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ح

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة 2

1.3 أسئلة الدراسة 3

1.4 أهمية الدراسة 3

1.5 أهداف الدراسة 4

1.6 فرضيات الدراسة 4

1.7 منهجية الدراسة 4

1.8 حدود الدراسة 5

1.9 الدراسات السابقة 5

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة 9

1.11 نظريات الدراسة 10

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي 12

2.1 دول المشرق العربي 12

2.2 الأنظمة الدكتاتورية 13

2.3 الديمقراطية 13

2.4 التحول الديمقراطي 14

2.5 حل الدولتين 15

2.6 التطبيع 15
2.7 الثورة 17
الفصل الثالث: التحولات السياسية في المشرق العربي 21
3.1 تمهيد 21
3.2 الربيع العربي 23
3.3 غياب القوى المركزية والمسيطرة في العالم العربي 29
3.4 التغيرات الكونية وتأثيراتها وتقاطعاتها مع التغيير في المشرق العربي 31
3.5 مسارات القوى الكبرى في المشرق العربي 36
3.6 مواقف القوى الكبرى من الربيع العربي 38
الفصل الرابع: انعكاسات التغيرات في المشرق العربي على القوى والأولويات الإقليمية 47
4.1 تمهيد 47
4.2 العلاقات الخليجية مع إيران 48
3.4 العلاقات الخليجية مع تركيا 57
4.4 العلاقات الخليجية مع إسرائيل 63
الفصل الخامس: حل الدولتين في سياق التحولات السياسية لدول المشرق العربي 70
5.1 تمهيد 70
5.2 واقع القضية الفلسطينية عربياً قبل رؤية حل الدولتين 71
5.3 القضية الفلسطينية وحل الدولتين قبل انتقال مركز القوى للخليج العربي 73
5.4 القضية الفلسطينية وحل الدولتين بعد انتقال مركز القوى للخليج العربي 75
النتائج والتوصيات 82
المراجع العلمية 85
Abstract ..... b

التحولات السياسية في دول المشرق العربي بين عام 2011-2020 وانعكاسها على حل الدولتين

إعداد

محمد نجيب محمد ذيب

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحولات السياسية الداخلية في المشرق العربي بعد الربيع العربي و دراسة التغيرات التي طرأت على سياساتها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العلاقات العربية مع أمريكا وإسرائيل على حل الدولتين ودراسة مدى تأثر القضية الفلسطينية من نظرية اللعبة في المشرق العربي والعلاقات والخلافات بين هذه القوى.

تفترض الدراسة انه من نتائج التحولات السياسية في دول المشرق العربي ضعف القوى المركزية في العالم العربي مما سيضعف قوة الضغط العربي على إسرائيل للقبول بحل الدولتين وأن التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل سيضعف من فرص تحقيق سلام عادل وشامل وسيزيد من تمسك إسرائيل برفض منح الفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة.

استخدم الباحث عدة مناهج في دراسته وهي المنهج الإسترادي والذي يقوم على استرداد الأحداث الماضية والخطوات والإجراءات التي قادت للوضع الراهن، كون التحولات السياسية ترتبط ارتباط وثيق بالأحداث والإجراءات الماضية، التي قادت إلى هذه الحالة خاصة أحداث الربيع العربي، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي لدراسة التغيرات السياسية التي طرأت على المشرق العربي في الآونة الأخيرة، كون المنهج يقوم على جمع المعلومات حول الظاهرة والربط بينها ومعرفة الأحداث المتشابهة والتي كان لها نفس أسباب الحدوث، لاستخراج النتائج التي يمكن تعميمها في مجال البحث، بالإضافة

إلى منهج دراسة الحالة لدراسة دول المشرق العربي دراسة معمقة لمعرفة الظروف التي قـادت هـذه الدول إلى التحولات وكيف انعكست على عملية حل الدولتين.

النتائج: وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها أن الربيع العربي أدى إلـى خـروج دول ذات وزن سياسي من معادلة المشرق العربي وظهور دول أخرى سواء عربية كدول الخليج أو دول غير عربيـة كتركيا وقد انعكست هذه التحولات سلبا على حل الدولتين وخاصة بعد توجه الدول العربية إلى التطبيع.

التوصيات: وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها: ضرورة تطوير رؤية وإستراتيجية عربيـة موحدة من اجل مواجهة التطبيع مع إسرائيل ومنع الأخيرة من ممارسة عدوانها على الشعب الفلسطيني. وتفعيل الإمكانيات والآليات والطاقات العربية والإسلامية والبشرية، عبر منظومة موحدة تقـوم علـى أساس تحقيق ونزع حقوق الشعب الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية؛ المشرق العربي؛ حل الدولتين.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يعد الربيع العربي نقطة تحول كبيرة في سياسات الدول العربية الداخلية والخارجية والتي انطلقت شرارتها في تونس حين أقدم محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في أواخر سنة 2010 م رداً على ظروفه المعيشية الصعبة التي عانى منها، وقد نتج عن هذه الحادثة كسر حاجز الخوف في قلوب الشعوب العربية، لتثور على حكومات دكتاتورية حكمتهم لمدة زمنية طويلة وعانوا منها من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة، بالإضافة إلى حالة إحباط كبيرة، لما كانت عليه تلك الحكومات من حالات جمود في سياساتها، حيث كانت حالة محمد البوعزيزي تجسيدا لما يعيشونه من تلك الأوضاع.[1]

وعلى صعيد التحولات السياسية الداخلية الناتجة عن الربيع العربي فقد أدى إلى انهيار أنظمة دكتاتورية طالما حكمت لمدة زمنية طويلة وظهور أنظمة جديدة، وعلى صعيد آخر بقيت أنظمة أخرى على حالها مثل غالبية الدول الريعية كالسعودية والإمارات وقطر، والتي لم يحدث فيها تحركات شعبية، فقد عمدت هذه الحكومات إلى سياسات وإجراءات لامتصاص حالة الشغف للتغيير في دولها لتجنب عدوى الثورات.

فعلى سبيل المثال أعلنت قطر عن تغيير جذري في سياسة اختيار البرلمان، حيث أنه تم الإعلان عن نية الحكومة بأن يتم انتخاب البرلمان بعدما كان يتم اختيار الأعضاء عن طريق التعيين من قبل الأمير، وقد أصدر الأمير الشيخ تميم بن حمد قرارا بتشكيل لجنة عليا للتحضير لانتخابات مجلس الشورى[2].

---

[1] عرفات، إسراء (2020/1/9)، **البوعزيزي حكاية شرارة توقد كل حين**، فسحة، أخذت بتاريخ (2020/8/31) عن الرابط الالكتروني التالي:https://cutt.us/0H7dc

[2] يوسف أحمد،(2019/11/7)، **لأول مرة البرلمان بالانتخاب "قطر تتحصن بالانتخاب**، شبكة الأناضول،أخذت بتاريخ (2020/8/32) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/xrZXR

كما وسمحت السعودية للنساء بالانتخاب والترشح على مستوى البلديات كخطوة من قبل الحكومة السعودية لتفادي الانتقادات التي نالتها لسوء معاملة المرأة، وهي خطوة استخدمتها لإقناع الشعب السعودي بأن الحكومة تقوم بمواكبة التغيير، بالإضافة إلى أنظمة شهدت حروبا وبقيت الحكومات على ما هي حتى اليوم كسوريا.[1]

وعلى صعيد التحولات الخارجية فقد أدى الربيع العربي إلى تدمير البنية التحتية للدول التي تعرضت له، الأمر الذي انعكس على سياساتها الخارجية وضعف موقفها السياسي الخارجي، فقد أدت هذه الثورات إلى بروز قوى إستراتيجية مؤثرة في منطقة المشرق العربي مثل إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية وحلفائها من الإمارات والبحرين.

وتعد التغيرات الإقليمية في سياسات المشرق العربي وبروز قوى جديدة وانهيار قوى قد كانت فاعلة نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، خاصة أن إسرائيل تعد قوة إقليمية مؤثرة في المشرق العربي، وأن أي تحالفات معها من قبل القوى الإقليمية الجديدة خاصة الدول العربية وفي ظل الدعم الأمريكي للسياسة الإسرائيلية كالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وشرعنة المستوطنات من شأنه أن يعزز الموقف الإسرائيلي بالسيادة على جميع الأراضي الفلسطينية، وإرضاء لسياساتها التوسعية في ظل المطالب الفلسطينية بحل الدولتين والعودة إلى حدود عام 1967م.

1.2 مشكلة الدراسة

أدت أحداث الربيع العربي إلى غياب دور قوى مركزية مثل مصر وسوريا وإنتقال مركز الثقل العربي إلى دول الخليج العربي، وقد تم النظر إلى أن التحولات السياسية في منطقة المشرق العربي وكذلك الصراع الذي قادته الدول المركزية في المنطقة كتركيا وإيران وإسرائيل سواء السياسات التدخلية والتوسعية أو تشكيل التحالفات إلى تغيرات كبرى في الإقليم، مما انعكس على الصراع العربي

[1] وكالة CNN بالعربي، (2015/8/22)،**اليوم تاريخي في السعودية.. النساء يبدأن بالتسجيل للتصويت بالانتخابات.** أخذت بتاريخ (2020/8/31) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/xoGs6[1]

الإسرائيلي وبالذات توجه بعض الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام وتطبيع كامل معها، وقد تم النظر لهذه الخطوة بأنها تخدم القضية الفلسطينية والمشرق العربي على انه سيقود المنطقة إلى الاستقرار وهذا ما روجت له الدول العربية المطبعة ومن يواليها من أنظمة وإعلام.

إلا أننا إذا تفحصنا هذه الإجراءات التي أقدمت عليها الدول العربية، سنجد أن القضية الفلسطينية فقدت حلفائها والقوى ذات الوزن المهيمن في المشرق العربي مما ينعكس على قدرة الفلسطينيين بتحقيق حقوقهم ومصالحهم بالتوجه إلى حل الدولتين الأمر الذي قد يقود إلى إفشالها.

1.3 أسئلة الدراسة

اعتماداً على مشكلة الدراسة أعلاه يمكننا توضيح سؤال الدراسة الرئيسي التالي: **ما هي آثار التحولات السياسية التي أدت إلى غياب قوى مركزية في العالم العربي وتوجه القوى الجديدة للتطبيع مع إسرائيل على حساب حل الدولتين؟**

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي ابرز التحولات السياسية التي حدثت في المشرق العربي وما هي آثارها على القضية الفلسطينية؟
2. ما هي القوى الإستراتيجية الجديدة التي تؤثر في سياسات المشرق العربي؟
3. ما هي الآثار التي تركها انتقال مركز صنع القرار العربي إلى الدول الخليجية على القضية الفلسطينية؟

1.4 أهمية الدراسة

أهمية نظرية: حيث أن الدراسة سوف تقف على التحولات السياسية في منطقة المشرق العربي، وتوضح أسباب وتداعيات هذه التحولات.

أهمية عملية: حيث أن الدراسة سوف تساعد الباحثين في مجال العلاقات الدولية والتغيرات الإقليمية والحقل الأكاديمي والمنشغلين في عملية السلام على فهم العلاقات الناتجة عن التحولات وتأثيرها على القضية الفلسطينية وحل الدولتين.

1.5 أهداف الدراسة

1. التعرف على التحولات السياسية الداخلية في المشرق العربي بعد أحداث الربيع العربي والتي كان لها الكثير من الآثار والتغيرات على المستوى الإقليمي للدول.
2. دراسة التغيرات التي طرأت على سياسات دول المشرق العربي الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.
3. التعرف على مدى تأثير العلاقات العربية الأمريكية الإسرائيلية على حل الدولتين.
4. دراسة مدى تأثر القضية الفلسطينية من نظرية اللعبة في المشرق العربي والعلاقات والخلافات بين هذه القوى.

1.6 فرضيات الدراسة

فرضية الأولى: كان من أبرز نتائج التحولات السياسية ضعف القوى المركزية في العالم العربي مما اضعف قوة الضغط العربي على إسرائيل للقبول بحل الدولتين.

فرضية الثانية: أن التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل قلل من فرص تحقيق سلام عادل وشامل وسيزيد من تمسك إسرائيل برفض منح الفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة.

1.7 منهجية الدراسة

استخدم الباحث عدة مناهج في دراسته وهي المنهج الإسترادادي والذي يقوم على استرداد الأحداث الماضية والخطوات والإجراءات التي قادت للوضع الراهن كون التحولات السياسية ترتبط ارتباط وثيق بالأحداث والإجراءات الماضية التي قادت إلى هذه الحالة، خاصة أحداث الربيع العربي التي احتوت

الكثير من الأحداث، حيث أنما جرى من أحداث جراء الربيع العربي وتأثيره على البيئة الداخلية للـــدول انعكس على سياساتها الخارجية، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي لدراسة التغيرات السياســية التـــي طرأت على الوطن العربي في الآونة الأخيرة كون المنهج يقوم على جمع المعلومات حـــول الظـــاهرة والربط بينها، ومعرفة الأحداث المتشابهة والتي كان لها نفس أسباب الحدوث لاستخراج النتـــائج التـــي يمكن تعميمها في مجال البحث، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لدراسة الدول العربية دراسة معمقـــة لمعرفة الظروف التي قادت هذه الدول إلى التحولات وكيف انعكست على عملية حل الدولتين.

1.8 حدود الدراسة

استندت الدراسة على حدود زمانية وحدود مكانية حيث كانت الحدود المكانية المشرق العربي في حـــين كانت الحدود الزمانية الفترة الواقعة بين عام 2011م وعام 2020م

1.9 الدراسات السابقة

جبر، ظافر (2013) أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، جامعة النجـــاح الوطنية، نابلس /فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال حول مدى الأثر الذي أحدثته ثورة 25/يناير كـــانون ثـــاني المصرية على القضية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة منذ بداية الثورة حتى تاريخ 2013/5/30، وقـــد خلصت الدراسة إلى أن لثورة 25كانون ثاني يناير أثرا ايجابيا في مجمل الوضع الفلسطيني العام الـــذي تم بحثه.

ساعو، وليدة (2014) الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقـــة العربية –دراسة حالة سوريا– جامعة محمد خيضر –بسكره–الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور البعد الجيوستراتيجي في الثورات العربية، وقد خرجت بالعديد مـــن النتائج، وهي أن النظام الإقليمي العربي عبارة عن منطقة تتوازن فيها القوى الإقليمية والدولية وتتفاعل

فيما بينها وهذا من شأنه تغيير خارطة الصراعات والتحالفات و أن الثورات هي وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة نتيجة إخفاقات النظم في تسيير شؤونها على جميع الأصعدة المحلية الإقليمية والدولية وأن هناك أطراف إقليمية وأخرى دولية لم تكن طرفا مباشرا في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات سواء باتجاه احتواء وضبط مسارها أو حتى منع التطور وهذا ما يبرر تباين مواقف هذه القوى من حالة ثورية إلى أخرى بالإضافة إلى أن المتغيرات في المنطقة كان لها أثر بالغ في مدخلات عملية صنع القرار في المنطقة العربية.

الاغا، محمد (2015) العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاسها على القضية الفلسطينية (2006-2013) جامعة الأقصى، غزة /فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقات القطرية الإيرانية وتداعياتها على القضية الفلسطينية من خلال قراءة تاريخ العلاقة، وتحليل حاضرها في ظل المتغيرات التي حدثة في فترة 2006 حتى عام 2013 وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: يحكم التعاون والتكامل العلاقات القطرية الإيرانية وترى قطر وإيران أن في دعمهم للقضية الفلسطينية تحقيقا لمصلحتهما القومية، كما نتج عن الدراسة أن القضية الفلسطينية تعد محفزا مهما للعلاقات القطرية الإيرانية لتوجه البلدين الداعم للقضية مع اختلاف أدواتهما.

هياجنة، عدنان (2016) التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية/ الأردن.

قامت هذه الدراسة على دراسة عناصر التوازن الإقليمي وتوجهاتهم في ظل التحولات العربية والدور الأمريكي في سياسات الشرق الأوسط وتحليل أثر التحولات السياسية في الوطن العربي على التوازن الإقليمي، كما أنها قامت على التطرق إلى محددات التوازن الإقليمي والخارطة الإستراتيجية للشرق الأوسط والمراحل التاريخية التي لعبت دورا هاما في الشرق الأوسط، وقد لخصت الدراسة إلى أن ما

سيحكم التوازن الإقليمي هو كيفية توزيع القوة العسكرية والاقتصادية للفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، كما أشارت الدراسة إلى أن الدول العربية ستجد نفسها في ظل نظام تتحكم به الصراعات والتوازنات الإيرانية والتركية والإسرائيلية تحت المظلة الأمريكية.

الأصطل، أحمد (2016) العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000-2015) جامعة الأقصى، غزة /فلسطين.

قامت هذه الدراسة على فهم تطورات العلاقات المصرية السعودية وتداعياتها على القضية الفلسطينية في الفترة 2000- 2015 كما تتبعت التطور في العلاقات السياسية المصرية السعودية في الفترة 1952-1999 وتوضيح محددات العلاقات الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى إظهار البعد السياسي للعلاقات المصرية السعودية خلال الفترة 2000-2015، وقامت بتسليط الضوء على الحراك الشعبي لكل من يناير ويونيو في تشكيل العلاقات المصرية السعودية بالإضافة إلى استعراض وتحليل تداعيات العلاقات الثنائية على القضية الفلسطينية واستشراف مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء العلاقات الثنائية بين البلدين، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن العلاقات المصرية السعودية عبر تاريخها هي علاقات متباينة فقد تراوحت بين الصعود والهبوط وفق مصالح واعتبارات البلدين،كما توصلت إلى أن السعودية ومصر بذلن جهودا كبيرة في دعم عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتقديم العديد من المبادرات في هذا الاتجاه.

أبو اللبن، عماد (2017) السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2000-2015)، جامعة الأقصى، غزة/فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة على القضية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2015) والتعرف إلى محددات وأهداف وأدوات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه

القضية الفلسطينية خلال الفترة 2000–2015، وإلقاء الضوء على آليات تنفيذ صنع القرار الإماراتي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 2000–2015، كما هدفت إلى التعرف على أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والإنساني والإماراتي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (2000–2015)، وقد لخصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الإمارات تنتهج سياسة داعمة للقضية الفلسطينية وتقوم هذه السياسة على مبدأ الاحترام المتبادل ودعم القضية الفلسطينية، وقد حدث تغيير في سياسة الإمارات الخارجية بعد وفاة الشيخ زايد في عام (2004) وبخاصة عند حدوث الانقسام الفلسطيني حيث وقفت الإمارات داعمة للرئيس محمود عباس وانحازت إلى جانبه مقابل حركة حماس في غزة، كما لخصت الدراسة إلى أنه أصبح للسياسة الإماراتية الخارجية بروز واضح بعد الحراك العربي 2010 ودورا مؤثرا في مجريات الأحداث والتغيرات التي حصلت، وقد وظفت الإمارات مساهمات إنسانية وقدراتها السياسية والإعلامية ومواردها المالية لتأكيد حضورها على المستوى الإقليمي والعالمي وكانت فلسطين من أهم الميادين التي برز بها دور الإمارات الإنساني بالإضافة إلى أن سياسات الإمارات إلى خلق معايير جديدة لعلاقاتها مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط والعالم.

ابو علبة، فارس (2018) التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثرة على الدور الإقليمي التركي (2011–2017) جامعة النجاح، نابلس /فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان التحول الذي طرأ على السياسات التركية منذ ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط ومساره وأهدافه لغاية 2017، كما قامت على استكشاف الدوافع والمرتكزات التي قامت عليها السياسات التركية في الشرق أوسطية وعلاقاتها مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة من عام 2011 حتى عام 2017 وقامت على استطلاع المحاور واللاعبين في السياسة التركية الشرق أوسطية أثناء تلك الفترة وقد قامت هذه الدراسة على إدراك المقاربة التي طبقها حزب العدالة والتنمية الحاكم في سياسته العامة مع القوى الإقليمية الفاعلة ودراسة تأثير السياسة الخارجية التركية على المنطقة، كما

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات التركية وقدرتها على الربح والخسارة وفق نظرية العب في منطقة تشهد تغيرات وتحالفات وعداوات.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

لخصت دراسة ظافر جبر(2013) ودراسة احمد الاصطل (2016) ودراسة عماد ابو اللبن (2017) إلى ان ثورات الربيع العربي والتغيرات التي حدثت على الدول العربية كان لها انعكاس واضح على دعم القضية الفلسطينية، وتوجيه جهودها نحو إقامة سلام عادل بين إسرائيل وفلسطين، في حين أن الواقع ومجرياته يتحدث بخلاف هذه النتائج والذي لوحظ أن ثورات الربيع العربي والتغير الإقليمي في المنطقة قاد تلك الدول كالإمارات والسعودية نحو التطبيع الكامل مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، وهذا ما صرحت به القيادة الفلسطينية حيث كان هناك إجماع واضح وصريح من شقي الانقسام الفلسطيني على أن توجهات تلك الدول كان على حساب القضية الفلسطينية وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وقد أظهرت تلك الدراسات الأثر الكبير الذي تركته ثورات الربيع العربي في تقوية علاقات بعض الدول ببعضها وفي الناحية الأخرى ازدياد الخلافات بين دول بدول أخرى، كما أظهرت هذه الدراسات أن أي تغيير في سياسات الدول العربية ينعكس على القضية الفلسطينية، وستقوم دراستنا على دراسة التغيرات السياسية في المشرق العربي وتوجهاتها في الشرق الأوسط كما تنفرد الدراسة في دراسة تلك التغيرات على حل الدولتين.

وقد قامت دراسة محمد الاغا (2015) ودراسة عدنان هياجنة (2016) ودراسة وليدة ساعو (2014) ودراسة فارس ابو علبة (2018) على دراسة التحولات السياسية في الشرق الأوسط والصراع القائم بين هذه القوى تحت نظرية اللعبة وكيف تؤثر على دول الشرق الأوسط حيث عمدت تلك الدراسات إلى دراسة تأثر المنطقة بصناع القرار لكنها لم تطرق بشكل واسع يربط بين أقطاب تلك الدول بالقضية الفلسطينية وكيف أن التغير في محاور الدول التي تقود القرار العربي والعلاقات بين القوى

الإستراتيجية في المنطقة كان له الأثر الكبير على القضية الفلسطينية وحل الدولتين وهذا ما ستقوم بـــه دراستنا حيث سوف تقوم على تخصيص الربط بين هذه العلاقات وتوضيح أثر اختلاف موازين القــوى في المشرق العربي على حل الدولتين.

1.11 نظريات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى عدة نظريات وهي النظرية الجيوستراتيجية ونظرية الصراع ونظريـــة التغييـــر السياسي لتفسير التغيرات في سياسات الدول العربية الخارجية خاصة بما يقتضي القضـــية الفلســـطينية فالنظرية الجيوستراتيجية والتي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى الفهم الصحيح لما تقـــوم بـــه الـــدول العربية من تقلب واضح في سياساتها مع القضية الفلسطينية على اثر التغيرات الأيديولوجيـــة الداخليـــة والتغيرات في البيئة الخارجية للمشرق العربي من ظهور قوى جديدة تحاول التـــأثير علـــى مجريـــات المنطقة، وفي ظل الوجود الإسرائيلي والذي يعد القوه الأكبر في منطقة المشرق العربي بالإضافة إلـــى حالة التوتر التي تخلقها إيران في المنطقة العربية والناتجة عن صعودها كقوة نووية قادرة علـــى خلـــق حالة من الإرباك لبعض الدول العربية، فان السياسات الخارجية والقرارات التي تتخذها الدول العربيـــة تكون بناءً على ما تعانيه من حالة توتر في علاقاتها مع هذه القوى مما جعل الدول العربية تذهب باتجاه تشكيل تحالفات بناءً على مصالحها الخارجية، كما أن بعض الدول العربية اتجهت اتجاه التحـــالف مـــع دول كانت تعتبرها دول ذات تهديد لها كالسعودية والإمارات والتي اتجهت إلـــى التحـــالف مـــع دولـــة إسرائيل في ظل الوجود الأمريكي الذي يسعى إلى تنفيذ مخططاته في المشرق العربي، حيث أصـــبحت هذه التحالفات تشكل تهديدا لحل الدولتين في ظل فقدان القضية الفلسطينية لأهم حلفائها المـــؤثرين فـــي المشرق العربي من الدول العربية، أما نظرية الصراع والتي تقوم بتفسير النزاعات الإقليمية بالمنطقـــة والناتجة عن سعي هذه الدول للمزيد من المكاسب سواء على الصعيد السياســـي أو الاقتصـــادي أو أي مجال آخر والذي يجعلها تتخذ قراراتها بناءً على مصالحها الشخصية فوق أي اعتبار حتى على حساب القضية الفلسطينية حيث تسعى الدول العربية في الوقت الحالي إلى مواكبة المستجدات في بيئتها الداخلية

والخارجية وتجنب القضية الفلسطينية كونها قضية تجلب لها الكثير من الخلافات السياسية خاصة في ظل الضغوطات الأمريكية والتي بدورها تعيق تحقيق مكاسبها الخاصة مما أدى إلى تهميش القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى نظرية التغيير السياسي والتي تتحدث عن التغير المستمر في بناء الدول وبناء قراراتها سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي كما أنها توضح أسباب تغيير توجهات الدول، وستقوم الدراسة بالاستناد إلى هذه النظرية لدراسة التغيرات التي طرأت على سياسات الدول العربية بالتوجه نحو التطبيع مع إسرائيل بعد أن كانت تكن لها العداء الشديد، كما اننا استندنا في هذه الدراسة إلى نظرية اللعبة والتي تقوم الدول على أساسها بمحاولة اكتساب اكبر عوائد اقتصادية وسياسية واجتماعية في ظل وجود القوى الأخرى وفق استراتيجية معينة تتجنب بها خوض الصراعات وترضي جميع الأطراف وفي ظل وجود القوى ذات الوزن السياسي في المشرق العربي فكل دولة تطمح لتحقيق أهدافها في المنطقة دون إحداث خسائر لها أو الدخول في مواجهات مباشرة مع الأطراف الأخرى.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

2.1 دول المشرق العربي

مصطلح المشرق العربي اصطلاحا يوجد به ضعف على من أطلق علية هذا المصطلح لكن ربما يعود إلى مسلموا شمال أفريقيا وبلاد الأندلس سابقا والتي تقع غرب دول المشرق العربي حيث أطلقوا هذا المصطلح بناءا على الدول العربية التي تقع بالشرق من مواقعهم ويضم هذا المصطلح عدة دول منها فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر والسعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة واليمن والسودان والكويت وعمان والأردن، ويمتاز المشرق العربي بمساحته واسعة والتي تعد 5.6% من مساحة العالم، وهي نسبة كبيرة لمساحة كبيرة تتميز بالعديد من المقومات والموارد الطبيعية والتي تستخدم في عصرنا الحالي خاصة في النهضة الاقتصادية لما تحتويه من عناصر طاقة كالبترول والغاز الطبيعي الذي يعد المصدر الأول في الصناعات وهو ما تطمح الدول الأجنبية الوصول إليه، خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية وبروز قوى اقتصادية جديدة، كما أن عدد سكان المشرق العربي الكبير والمساحة الواسعة جعل من الدول الاقتصادية تتنافس في الوصول لهذه الدول لتصدير منتجاتها في ظل تميزها عن هذه الدول بالإنتاج التكنولوجي والتي تفتقر دول المشرق العربي إلى الريادة في هذا المجال.[1]

تمتلك دول المشرق العربي موارد كبيرة وخاصة البترول والغاز الطبيعي والذي راج استخدامه منذ الثورة الصناعية وهو ما أسفر عن مطامع الدول الأجنبية، وتطمح الدول الأجنبية لجعل دول المشرق العربي يعج بالإرهاب وعدم الاستقرار وقدرتها على امتلاك القرار السياسي لقادة هذه الدول وجعلها دول تابعة ليتسنى نهب مواردها وجعلها أسواق استهلاكية لمنتجاتها ولا يتسنى لها الإنتاج، وفي ظل

[1] المصري، عويسان (2011). **موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة** الطبعة 1، ص1246-1248.

هذه المطامع ووجود إسرائيل والتي تعتبر الأداة الأقوى في زعزعة استقرار المنطقة بالإضافة إلى تدخلات الأجندة الغربية في هذه الغاية فان قيام دولة إسرائيل وتقسيم دول المشرق العربي أصبح غاية لا يمكن التنازل عنها.

وتتعدد القوى المؤثرة في المشرق العربي وغاياتها منه سواء دول من المشرق العربي خاصة مع تباين القوى المؤثرة في هذه الدول أو دول أجنبية، ومن هذا المنطلق سنقف على هذه القوى وغاياتها في ظل إسرائيل التي تعد أيضا من القوى المؤثرة في المشرق العربي والعلاقات الإسرائيلية العربية بالإضافة إلى العلاقات العربية مع القوى المؤثرة الأخرى وكيف كان لها مردود سياسي على القضية الفلسطينية وحل الدولتين.

2.2 الأنظمة الدكتاتورية

تعتبر الأنظمة الدكتاتورية شكل من أشكال الحكم السياسي وهو نظام حكم استبدادي يتولاه شخص واحد ولا يخضع لأي قانون أو عرف أو دستور وهو ما يميز الحاكم عن الآخرين بحيث تكون القوة بيده ويمتلكون السلطة بطرق لا تعد دستورية او شرعية ومحاولة النظام شرعنتها بتعديل الدستور والتغيير في قوانين الدولة، وغالبا ما يميز هذا النظام العنف والإفراط في استخدام القوة ة مع المعارضين.[1]

2.3 الديمقراطية

هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (ديموس كراتوس) والتي تعني حكم الشعب أي أن الشعب هو الذي يختار القيادة التي تقوده، أما بمفهومها العام فتعني تداول السلطة بين أفراد المجتمع وجماعاته بطرق سلمية بعيدة عن العنف واستخدام القوة في فرض القيادة كالحكم الدكتاتوري للوصول إلى نظام اجتماعي مقبول من الجميع للسير علية ويكون هذا النظام على شاكلة أخلاقيات اجتماعية تتمحور حول الإيمان بحرية الأفراد وسيادة الشعب أي حكم الشعب وهو ناتج عن الحرية الانتخابية والمشاركة السياسية و

[1] العلوي، ياسر (2014). **معجم المصطلحات السياسية**، معهد البحرين للتنمية السياسية، ص 37.

المساواة القانونية حيث انه لا يجوز التمييز بين الأشخاص في المسائل القانونية والابتعاد عن المسميات والمناصب بين أفراد المجتمع فيما يخص القانون والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية، بحيث تحث الأحزاب السياسية على ممارسة أعمالها دون ضغوطات من الحكومات أو تقييد لنشاطاتها السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخاب وتقبل نتيجة الانتخابات والانتخاب الحر في ظل التعددية الحزبية.[1]

2.4 التحول الديمقراطي

هو التوجه من الأنظمة الأخرى إلى نظام ديمقراطي أو التوجة من نظام ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي أفضل، ويحصل هذا التحول نتيجة ظروف داخلية أو دولية توجب على الدول إتباع النظام الديمقراطي وذلك في ظل الثورة الديمقراطية العالمية، وقد أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدشين ما يسمى بمبادرة الديمقراطية في عام 1990 وقد هدفت هذه الوكالة إلى تركيز خبرة ومهارة وموارد الوكالة على مساعدة وترسيخ الديمقراطية في الدول الأخرى خاصة في دول العالم الثالث وذلك لتوسيع دائرة الديمقراطية.[2]

أسباب التحولات الديمقراطية

تعود أسباب التحول الديمقراطي إلى أسباب داخلية كانهيار شرعية النظام السلطوي وحدوث أزمات اقتصادية وتصاعد نفوذ وقوة المجتمع المدني بالإضافة إلى أسباب خارجية ك ضغوط المؤسسات المالية وضغوط المنظمات العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسيات وضغوط القوى المهيمنة وقد تجتمع هذه السباب للانتقال من الأنظمة السابقة إلى النظام الديمقراطي.[3]

---

[1] العلوي، ياسر: مرجع سابق، ص37.

[2] برحايل، أميرة، مرجع سابق.

[3] عمر، فرحاتي (2008). **معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية العدد29 جامعة بسكرة في الجزائر.

2.5 حل الدولتين

هو إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيلية والعيش بسلام دون تعرض إحداهما للأخرى وهو الحل المرجعي التي استند علية المجتمع الدولي لحل أقدم النزاعات في العالم، بحيث يتم إقامة دولة فلسطينية ضمن الحدود التي رسمت بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1967 والتي بموجبها احتلت إسرائيل جميع الأراضي الفلسطينية وأجزاء من الدول العربية والتي على أثرها تم رسم ما يسمى بالخط الأخضر الذي يحدد الضفة الغربية وقطاع غزه والقدس الشرقية وبناءا على هذا الاتفاق أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات استقلال فلسطين في عام 1988 وهو اعتراف لما تضمنته عملية حل الدولتين واعتراف بدولتين لشعبين بحيث انه اعترف بسيادة إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية.[1]

2.6 التطبيع

يعتبر التطبيع إحدى المفاهيم المختصة في مجال العلاقات الدولية والعلاقات التي تربط الدول ببعضها خاصة بعد الصراعات التي شهدتها الدول أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وغيرها من الحروب التي أوجبت وضع الخلافات جانبا لإنهاء حالة الصراع والتطرق إلى التنمية في المجالات الأخرى، وقد ظهر هذا المصطلح مع أول صراع على الموارد الطبيعية أثناء نشوء الدولة والملكية الخاصة وذلك في عصور العبودية الكلاسيكية الأولى، نظرا لازدياد التهديدات على البشر وعلى الأمن القومي لها شاع استخدام التطبيع والذي يعتبر إحدى أهم الأدوات الإنسانية للوصول إلى التعاون والاستقرار، ويعتبر التطبيع كمفهوم سياسي حديث هو نتاج التجارب البشرية الناتجه عن لم الشمل والاتحاد في مواجهة التحديات وهو بدوره ينتمي إلى لغة علم السياسة الذي يعبر بها عن الدول كأنظمة وحكومة وشعب مع

[1] فرانس ا ف ب (2017) **ما هو حل الدولتين وما هي البدائل التي قد تحل مكانه**، وكالة frans 24 الإخبارية، اخذت بتاريخ (2021/2/12) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/tplgj

الدول الأخرى بالإضافة إلى أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية لما يتضمن التعاون الاجتماعي خاصة في الدولة الواحدة أو عدة دول.[1]

التطبيع لغة ومفهوم سياسي

أما لغة فالمعاجم العربية تكاد تخلو من كلمة تطبيع وذلك نظرا لقلة استخدامه في السابق وازدياد استخدامه في الآونة الأخيرة، فقد أجمعت المعاجم العربية على أن التطبيع من كلمة طبع والذي يعني السجية التي جبل عليها الإنسان أي تكوين الشخص والهيئة التي بني عليها والطبيعي ما هو منسوب إلى الطبع وقد تحدث القاموس العربي الشامل على أن الطبع أي التخلق بطباعه وهو ما اتفق علية المعجم الوسيط القاموس العربي الشامل، كما تحدث المنجد في اللغة والأدب والعلوم عن المعاني السابقة فجاء معنى الطبع من طبع الشيء أي صورة بصوره ما وقد جاء فيه كلمة طبع الخيل أو الدابة والتي تعني عند عامة الناس انه أذلها وراضها أي جعلها تنساق لما يريد منها وبناءا على المعاجم الثلاث فإنها اتفقت على أن التطبيع من طبع الإنسان والتي تعني ما فطر علية الإنسان من حرية وحب الخير والتعاون والتعلق بالحياة والميل إلى الحياة الاجتماعية والابتعاد عن العزلة فالإنسان اجتماعي بطبعة، أما بمفهومها السياسي فيندمج بها البعدان الاصطلاحي واللغوي على انه عودة الأمور إلى سابق عهدها وخاصة في الصراعات، والتي تعني العودة إلى ما قبل الصراع وهي تنتهج نهج يخالف الصراع والطابع التصادمي وذلك في مختلف المجالات كالمجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري ويندمج المصطلحان في أن الحروب والصراعات تعتبر أمر غير طبيعي وان التطبيع يعني العودة إلى حالة السلم وذلك بشكل رسمي أو غير رسمي وهي الطبيعة في العلاقات بين الدول، ويحتاج التطبيع التخطيط والعمل المبرمج للعودة إلى إعادة العلاقات وذلك لما خلفه الصراع من انشقاق بين الدول وحالة من عدم الاستقرار، ويشير تطبيع الدول إلى إنهاء حالة الخلاف والتسوية في حال الخلافات

[1] داوود، سعيد (2002). **التطبيع بين المفهوم والتطبيق دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت/ فلسطين.

الحدودية والإقليمية مما ينعكس عنها عدة أمور كالإجلاء عن إقليم محتل أو سحب قـوات عسـكرية أو أطلاق سراح أسرى أو التوقف عن التهديد والتلويح في العمل العسكري.[1]

2.7 الثورة

تتعدد المعاني التي يدل عليها مصطلح الثورة فهي تحتوي على العديد مـن الـدلالات كالدلالـة علـى التغيرات التي تحدث بشكل جذري وفجائي تتم في ظروف اجتماعية وسياسية وهذا يعني تغيير حكم قائم أو نظام اجتماعي بما يحتويه من قوانين، والدلالة على التغيرات الجذرية "راداكالية" غير سياسية حتـى في ظل التحول البطيء ودون العنف الذي تتسم به الثورات حيث يبقى هذا العنف في الإطار التحـرري العادي الذي يهدف إلى تحرير الإنسان من القهر القومي والاجتماعي وذلك بعد فشل جميـع الوسـائل لتحقيق هذه الأهداف، وتعتبر الثورة الوسيلة الوحيدة التي تقود إلى عملية التقدم والتطور والتغيير بشكل سريع إذا ما تم انتهاجها بالشكل السليم والغايات السامية التي تطمح إليها دون تدخل من أصحاب القوى والمصالح والذين يهدفون إلى جعلها تسير وفق لاحتياجاتهم وغاياتهم.[2]

عوامل نجاح الثورات وفشلها

تتعدد العوامل المساهمة في إنجاح الثورات والتي يمكن أن تكون إحدى الركائز الأساسية لتكون الثـورة ناجحة محققه لأهدافها كما أن هناك عوامل من شأنها أن تضعف الثورة أو أن تقودها للفشل ونستعرض هنا عوامل النجاح وعوامل فشل الثورات.

[1] العلوي، ياسر: مرجع سابق، ص 28.

[2] المرجع السابق، ص36.

أ. عوامل النجاح[1]

1. كسر حاجز الخوف

يعتبر كسر حاجز الخوف أهم أسس نجاح الثورات وهو البداية للثورة للتخلص من النظام الأمني المشدد الذي تقيمه الحكومة في سعيها لإرهاب الناس باستخدام العديد من الوسائل القمعية كالسجون السياسية وتجريم التعبير عن الرأي خاصة بما يقتضي انتقاد الدولة ونظامها، ومن هذا المنطلق فان كسر حاجز الخوف يعتبر أساس لا يمكن التنازل عنة في تحقيق الثورة كما انه يجب أن يستمر حتى نجاح الثورة وتلبية الهدف المرجو منها وان أي تخوف من تبعيات الثورة سيؤثر سلبا عليها.

2. الإجماع على رحيل النظام

يعتبر الإجماع من قبل الجماهير أساس ترتكز علية نجاح الثورة وهو احد الأمور التي يمكن الاستعانة بها في ازدياد حجم التأثير لنجاح الثورة وعدم التعرض لتوجهات الأفراد الآخرين الهادفة لبقاء النظام حيث أن الإجماع يمكن أن يكون بالغالبية وليس جميع فئات الشعب وذلك لتعدد المصالح وتنوعها حسب الفئة فهناك فئات مستفيدة من النظام الحاكم على خلاف باقي الفئات وكلما زاد الإجماع على زوال النظام زادة قوه وتأثير حجم الثورة بالوصول إلى النجاح.

3. القوة العددية

القوة العددية عامل مؤثر كبير للقيام بالثورة الهادفة إلى التغيير حيث انه كلما ازداد الحجم الجماهيري زادت نسبة نجاح الثورة ويعتبر العدد مؤشر قوي على الإجماع على التغيير كما أن القوة والأسلحة التي يمتلكها الأفراد من عناصر القوة العددية بالإضافة إلى فئات المجتمع فكلما تعددت هذه الفئات كلما احتوت على أعداد اكبر ونوعية مؤثرة في النظام لجعله خاضع لشروط الثوار.

[1] كتّاب موقع بوصلة (2019)،**عوامل نجاح الثورة**، بوصلة،أخذت بتاريخ (2021/2/17) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/4NBLV

4. وجود قيادة

تتطلب الثورة وجود قيادة حكيمة قادرة على توجيه الجماهير بالرغم من أن المرحلة الأولى تكون عفوية لكن في المراحل التالية يتوجب على الثورة أن تحتوي على قيادات واعية قادرة علـــى إدارة وتوجيـــه الثورة نحو تحقيق أهدافها، وان لا تقوم بعمليات التهديد للقيادات السابقة بل عليها أن تحتوي الموضـــوع للوصول إلى النتائج المرجوة من الثورة حتى لو كان على حساب بعض التنازلات كتحقيـــق الضـــمان والأمن لعناصر النظام السابق.

5. الإضرابات العامة

تعتبر الإضرابات العامة من أهم عوامل نجاح الثورة، فالثورة يقودها طبقة العمال والكادحين في الغالب والتي قد تنعكس على حسابهم الشخصي وحياتهم العملية، وتدفع عملية الإضرابات إلى وقـــف العمليـــة الإنتاجية وشل العمليات التجارية والتي تقود إلى خسارات كبيره لطبقة رجال الأعمال والتي تقودهم إلى الوقوف مع العمال و الكادحين في الوصول إلى مطالبهم، وذلك سعيا من رجال الأعمال لضمان عـــودة الإنتاج والتجارة إلى مجاريها السابقة، وتعتبر طبقة رجال الأعمال من أهم الطبقات المؤثرة على الطبقة الحاكمة لما لها من نفوذ واسع بين السياسيين والقائمين على النظام.

عوامل فشل الثورة

يعتبر عجز القيادة التي تقود الثورة عن التكيف مع المرحلة ما بعد الثورة وســـقوط النظـــام احـــد أهـــم الأسباب التي تقود إلى فشل الثورة حيث تكون مهيأة إلى إسقاط النظام فقط ولا تســـتطيع التعامـــل مـــع مجريات الأحداث والتقلبات التي تحدث بعد انهيار النظام السياسي مما يقود أصحاب المصالح والنفـــوذ إلى التدخل لجني ثمار الثورات كما انه يجعل من القوى الخارجية المؤثرة تحاول أن تضع نظام يتماشى مع سياساتها في المنطقة باستخدام أجندتها، بالإضافة إلى عدم توقع مجريات الأحداث ما بعد الثورة من رفاهية وتحقيق أفضل لسبل العيش يجعل من الثوار نادمين على ما أحدثوه في النظام السابق حيـــث أن

كل تفكيرهم أن نتائج الثورة سوف تنعكس بسرعة على تحسين هذه الأوضاع ويجعل من الثائرين يفكرون بثورة جديدة على النظام الجديد كون النظام الجديد لم يلبي مطالبهم السريعة وهذا من شأنه أن يجعل الدولة في حالة من التقلبات والتي تنعكس سلبا على اقتصادها وتطورها.[1]

[1] الشمري، عبد الكريم (2016)، **لمذا فشلت الثورات**،القبس، أخذت بتاريخ (2021/2/17) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/YjTlb

الفصل الثالث

التحولات السياسية في المشرق العربي

3.1 تمهيد

تعتبر منطقة المشرق العربي من المناطق ذات الأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكي والصين وروسيا ودول أوروبا بالإضافة إلى دول الجوار كتركيا وإيران لارتباط مصالح هذه الدول بها خاصة من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهذا ما جعلها تعج بالاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وذلك بسبب الصراع على استقطابها في ظل التنافس العالمي عليها، فبعد حالة الاستقطاب الدولي التي شهدتها المنطقة أثناء الحرب الباردة كان النصيب الأكبر للولايات المتحد الأمريكية في بسط نفوذها وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها حماية امن إسرائيل لما لها من مصالح مشتركة في منطقة المشرق العربي والارتباط الديني والعقائدي بالإضافة إلى تغلغل اليهود بالسياسة الأمريكية، وفي ظل الضعف العربي في المنطقة فقد ساعد ذالك على بروز دول جديدة وتحالفات بينها للوقوف في وجه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من انها ليست بالمنافس القوي نظرا لما تتمتع به الولايات المتحدة من تقدم في جميع المجالات ومن هذه الدول تركيا وإيران والتي لها أهدافها الخاصة في المنطقة.

وبما أن الحديث عن المشرق العربي والقوى المؤثرة في سياسات المنطقة فلا ننسى ذكر ما سبق وأن حصل في العراق من احتلال أمريكي جعلها تخرج سابقا من الدول المؤثرة في المنطقة فبعد الأحداث التي شهدتها من سقوط حزب البعث وإعدام للرئيس صدام حسين جراء الاحتلال الأمريكي، والذي قاد إلى بروز وتأجيج جهتين متعاديتين طائفيا، سنية مدعومه من السعودية والإمارات وطائفة شيعية مدعومة من إيران بالإضافة إلى الأكراد الذين ينادون بدولة مستقلة لهم وهذا من شأنه أن يشكل تهديد

واضح بالتقسيم إلى ثلاث مناطق كل منطقة لها داعميها بناءا على مصالح الدول الداعمة مما أدى إلى خروج العراق من القدرة على التأثير في سياسات المشرق العربي وفقدان التأثير أيضا على القرار العربي.[1]

وفي ظل الأوضاع التي شهدتها المنطقة العربية في بداية الربيع العربي التي نادت بفكرة التغيير ومحاربة الأنظمة الحاكمة والتي لا تلتزم بديمقراطية شعوبها وخاصة التداول السلمي للسلطة ومخرجات الحكومات من أزمات اقتصادية وسياسية، فقد اتجهت هذه الشعوب إلى النزول في مظاهرات حاشدة للتعبير عن رفضها للحكومات وما تمارسه من ظلم و أساليب قمعية وكبت لحريات أبنائها والعديد من المطالب التي حرمت منها الشعوب العربية، وقد عكس هذا الحراك الشعبي الذي شهدته كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين احتياجات الشعوب التي لم تؤمنه الحكومات لأفرادها[2].

فعلى الرغم من الثروات التي تتمتع بها دول المنطقة سواء كانت بشرية أو مادية إلا أن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها والرفاهية له، بالإضافة إلى ازدياد الفجوة بين طبقات المجتمع وخاصة طبقة الأغنياء والفقراء وسحق للطبقات المتوسطة بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع و استئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد الخنق السياسي و الاجتماعي وقد أدى ذلك إلى ضعف كبير في الدول العربية على الساحة الإقليمية جراء الربيع العربي وظهور دول عربية وإقليمية لها أهدافها الخاصة بعيدا عن النظام المشرق العربي السابق.[3]

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012). **التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة**، سلسلة: تحليل سياسات، ص 2.

[2] مدوخ، نجاه (2018). **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية الراهنة "دراسة حالة سوريا** "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خضر، الجزائر، ص 44

[3] شحاتة دنيا. مريم وحيد (2011). **محركات التغيير في العالم العربي**، العدد 148 القاهرة. مجلد 46. ص11

3.2 الربيع العربي

انطلقت الدول العربية نحو الديمقراطية من خلال ما يسمى بالربيع العربي، والذي احدث الكثير من التغيرات السياسية على مستوى المشرق العربي وخاصة في موازين القوى والدول المؤثرة، منذ بدايتها في تونس والتي أسفرت عن انتهاء حكم زين العابدين وهروبه إلى السعودية، واستلام مقاليد الحكم محمد الغنوشي، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية والتي أسفرت عن تنحي محمد حسني مبارك عن السلطة وانعقاد الانتخابات التي كانت لصالح الإخوان المسلمين وفوز الدكتور محمد مرسي وما ان لبثت حتى استمرت الاحتجاجات تنديدا بحكم الإخوان لتقام انتخابات أخرى ينجح بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، وعلى إثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط النظامين بدأت الاحتجاجات السلميَّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في الدول العربية الأخرى وخصوصا اليمن والتي اضطر من خلالها علي صالح الرئيس اليمني إلى تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، ولكن تفاقمت الأمور لتسمح بالتدخلات خارجية مما عمل على انقسام اليمنيين بين شرعية منصور هادي المدعومة من الإمارات والسعودية والحوثيين المدعومين من إيران.[1]

وفي 17 فبراير اندلع الربيع العربي في ليبيا حيث اختلف عن الربيع العربي في كل من مصر وتونس، والذي بدأ بشكل سلمي ثم انتقل إلى مستوى استخدام السلاح من قبل أفراد الشعب، تمكن الثوار خلالها من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام(2011) من أيدي النظام، وفي(20) أكتوبر قام الثوار بقتل الرئيس معمر القذافي خلال معركة سرت وقد تدخل حزب الناتو خلال الربيع العربي الليبي عسكريا وامنيا واقتصاديا في دعم المعارضة، فقد أدى الربيع العربي إلى انقسامات في الشارع الليبي على خلاف الربيع العربي في مصر وتونس، حيث ما تزال الأوضاع بين المتصارعين قائمة، و تلعب

[1] حرمل، جبران (2013). **ثورات الربيع العربي.رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)**، الحوار المتمدن، العدد 4063، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

القوى الدولية والإقليمية دورا في تأجيج الصراع بين الأطراف المتناحرة بما يخدم مصـــالحها ويحقــق أهدافها.[1]

أما سوريا التي بدأت بثورة شعبية في 15 آذار 2011 وقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات لتفادي انتقال الربيع العربي إليها مثل رفع حالة الطوارئ، وإجراء تعديلات على الدستور، لكن الأوضاع فــي سوريا ازدادت في التطور ولم توقف الاحتجاجات وقد اختلفت تجربة سوريا عما في الــدول العربيــة الأخرى كمصر وتونس اللتين كانتا على رأي واحد في حين تباينت الآراء في الشارع الســوري بــين معارض ومؤيد للنظام السوري مما أدى إلى إحداث انقسامات سياسية بين الشعب الســوري وتســهيل التدخلات الدولية خاصة أن سوريا لها ثقلها السياسي والعسكري وتحالفاتها مع روسيا التي تمتلك قاعدة عسكرية لها في طرطوس بالإضافة إلى التحالف السوري الإيراني و حزب الله في لبنان، مما أدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع وانتقالها إلى حرب أهلية في ظل هذه التدخلات سواء كانت خارجية أم من منطلقات طائفية.[2]

ويرى الباحث ان الربيع العربي انطلق من داخل الدول العربية ولم يكن للقوى الخارجية دور في تشكيلة لكنها استغلت الربيع العربي للحفاظ على مصالحها، كما أن اختلاف الربيع العربي بين الدول يعود لعدة أسباب كان أهمها مواقف الشعوب بين مؤيد او معارض للربيع العربي والحكومة التي تحكمه.

أسباب ظهور الربيع العربي

هناك عدة أسباب ساعدت في ظهور الربيع العربي ضد أنظمة الحكم للدول العربية منها:

1. الدوافع اقتصادية: يعد الدور الاقتصادي من أهم الأدوار في ظهور الحراكات الشعبية والتي كانــت نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة و انتشار الفساد المالي والإداري والرشــوة

[1] عقل، زياد (2019). **8 سنوات على الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي**، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عــن الرابط التالي: https://cutt.us/XzJ53

[2] الجبوري، خلف رمضان (2018). **ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة**، مجلة الرافدين للحقوق، 63(18)، 153-190.

والمحسوبية على نطاق واسع بالإضافة إلى سيطرة النخب الحاكمة على مفاصل الاقتصاد الذي أدى إلى الارتفاع الأسعار وتدني الأجور، وكذلك اتساع الفجوة بين الشعب والطبقة الحاكمة وسياسات فرض الضرائب وسياسة الاحتكار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضي الدولة، والذي قاد إلى شعور الناس بالظلم الاقتصادي وعدم القدرة على مجاراة الأوضاع الاقتصادية مما تسبب في زيادة العدائية ضد الطبقة الحاكمة وفسادها، لذلك أطلق على هذه الثورة بثورة الجياع.[1]

2. دوافع سياسية: تعددت الدوافع السياسية لثورات الربيع العربي حيث كان من أهمها ما تقوم به الحكومات من سياسات استبدادية واستحواذ على السلطة والتفرد بها بعيدا عن مشاركة الشعب، بالإضافة إلى النهج القائم على التوريث العائلي حتى في الأنظمة الجمهورية، بالإضافة أيضا إلى الاضطهاد وعدم مراعاة حقوق الإنسان و عدم السماح بالتعددية الحزبية و عدم الإيمان بالمشاركة السياسية والتلاعب بنتائج الانتخابات:[2]

3. دوافع اجتماعية: تتمثل الدوافع الاجتماعية بمنع الجمعيات والمؤسسات، وتفشي الجريمة في المجتمع، وارتفاع كلفة التعليم الجامعي نظرا لقلة إنفاق الحكومات علية والاهتمام بالتسليح والإنفاق العسكري والأمني خوفا على بقاء الأنظمة بالإضافة إلى قلة الإنفاق الحكومي على العديد من القطاعات كالقطاع الصحي والذي بدوره أدى إلى تفاقم الأمراض وعدم قدرة الشعوب على توفير مستلزمات العلاج.[3]

4. كسر شعوب الدول العربية لحاجز الخوف من الأنظمة، وتنامي الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى الشعوب العربية.

---

[1] ابو عون، إسلام (2017). **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

[2] موسى، إبراهيم (2018). **الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي: دراسة تحليلية نقدية الحالة اليمنية والسورية أنموذجا**، جامعة ملايا، كولالمبور، ماليزيا.

[3] المرجع السابق.

5. توفر وسهولة عملية الاتصال والتواصل: حيث أصبح من السهل التواصل مع الثقافات الأخرى ومشاركة الآراء والاهتمامات مما شكل كبت كبير للشعوب العربية لما يروه من ازدهار ونمو كبير في الرفاهية للشعوب الأخرى في حين أن الشعوب العربية لم تتجه نحو الرفاهية والازدهار وأبقت على نفسها منذ فترة طويلة من الزمن، كما ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي بعملية توحيد الرأي العام وتسهيل عملية التخطيط وتنظيم التظاهرات من مكان وزمان.

الآثار المترتبة على الربيع العربي

لم تؤدي طبيعة الربيع العربي في إسقاط الأنظمة إلى الهدف الذي خرجت من اجله الجماهير العربية في غالبية الدول العربية حيث أن مساحات الحرية قد تقلصت بازدياد القمع والأساليب التي استخدمتها الحكومات والتي وصلت في بعض البلدان إلى الاغتيالات، بالإضافة إلى الاقتتال الداخلي بين مؤيد ومعارض للأنظمة وازدياد النعرات المذهبية والطائفية التي أثرت على طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية والأمنية لها مما جعلها إحدى الأسباب التي قادت للفشل والضعف الكبير في الحشد الجماهيري والتي كانت من اهم مقومات الربيع العربي، وبالتالي شمل الربيع العربي الداعي للتغيير السياسي أثارا سلبية على الدول العربية تتمثل بما يلي:[1]

1. زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية.
2. فقدان الدولة القدرة على فرض القانون والنظام في كل الإقليم الذي تتكون منه الدولة.
3. أدت ثورات الربيع العربي إلى زيادة فاعلية ونفوذ الأدوار الغير العربية في التفاعلات داخل المنطقة على حساب الدور العربي وتراجع كثير من الدول العربية عن لعب دور أساسي في هذه السياسة، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت جامعة الدول العربية بلا تأثير نظرا لضعف دول الأعضاء فيها وخروج العديد من الدول المؤثرة كسوريا ومصر.

[1] نوار، ابراهيم (2016). **محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز**، المركز العربي للبحوث والدراسات أخذت بتاريخ (2021/7/22) عن الرابط الالكتروني التالي: http://www.acrseg.org/38097/

4. ظهرت فاعلية وقوة الجماعات المسلحة وغير المسلحة التي لها أجندات تم صناعتها منذ بدايات القرن الحالي على حساب قوة الدولة الرسمية، ونتيجة للانهيار المفاجئ في قوة الدولة وسيطرتها على القطاعات الداخلية، فقد استطاعت هذه الجماعات أن تقوم بعملية سد الفراغ السياسي الناشئ عن انهيار الدولة بمكوناتها السياسية والأمنية، مما أدى إلى ظهور قوة المنظمة للجماعات غير الحكومية المسلحة، مثل تنظيم داعش.
5. أدى الربيع العربي إلى تداعيات اقتصادية كبيرة على دول المشرق العربي، تمثل في إحداث اشكالية في التنمية المطلوبة لعملية التغير السياسي أو النهوض من جديد في تحقيق الأمن الاقتصادي.
6. ادخل الربيع العربي بعض الدول في حروب أهلية وطائفية كما في سوريا واليمن وليبيا، مما اثر على النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتلك الدول.

وعليه فان الربيع العربي الذي انعقدت عليه آمال كبيرة في إحداث نقلة نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية في الوطن العربي، قد أدى إلى ظهور تباينات واضحة بين الدول العربية، حيث ادخل بعضها في عملية استقطاب سياسي وأخرى في حراك مضاد، وأخرى في حرب أهلية.

أسباب فشل ثورات الربيع العربي

لقد مني الربيع العربي المطالب بالتغيير، بالعديد من الانتكاسات التي أدت إلى تراجع في الآمال والتطلعات التي كانت تنظر لها الشعوب العربية من خلال الربيع العربي، ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها ما يلي:[1]

1. غياب عامل القيادة: أدى غياب العامل القيادي إلى التراجع في متطلبات الشعوب وبناء علية عدم وجود خطة ممنهجة لما تحتاجه الثورة وقدرتها على مواكبة التغيرات.

[1] عبد الشافي، عصام (2011) **الثورات العربية: الأسباب والمسارات والمآلات**، مجلة البيان، تاريخ الدخول 2021/7/4 على الرابط https://cutt.us/5njl1

2. غياب العقيدة السياسية: حيث ان غالبية الدول التي حدث بها الربيع العربي يغيب عنها البعد الأيديولوجي، والعقيدة السياسية والفكرية المشتركة التي توحد مختلف الفصائل والتيارات والكتل.
3. غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي: فالربيع العربي يدعو إلى التغيير الشامل في مناحي الحياة المختلفة، لكن آمال الشعوب العربية في الحصول على نتائج لحظية دون الاعتماد على فترات زمنية بعيدة، فالربيع العربي لا يمكن أن يجني ثماره في نفس الوقت وإنما يحتاج إلى فترة زمنية أطول مما كانت تعتقده الشعوب.

وعليه يرى الباحث أن ثورات الربيع العربي هي ثورات عفوية وليست منظمة في بدايتها، ومن ثم انضمت الأحزاب بمختلف اتجاهاتها لتقويتها من اجل تحقيق تطلعاتها، دون أن يكون هناك برامج سياسية متفق عليها بين الأحزاب والقوى السياسية منذ البداية، كما أنها فقدت عامل التنظير الفكري والسلوكي لما بعد الثورة من اجل تعزيز انجازاتها، وذلك للموائمة مع التغيرات الجديدة التي أفرزه الربيع العربي، أضف إلى ذلك سعي القوى إلى تحقيق مكاسب سياسية دون الالتفات إلى التحديات التي تواجه عملية التغيير السياسي الحاصل في البلاد.

3.3 غياب القوى المركزية والمسيطرة في العالم العربي

شهد النظام الإقليمي في المشرق العربي بعد الربيع العربي مرحلة من مراحل التفكك والتجزئة في النظام بالإضافة إلى عدم الاستقرار نتيجة تتابع الأحداث وعدم المعالجة الصحيحة لمسببات الربيع العربي، حيث أدى الربيع العربي إلى تغيير كبير في المنظومة العربية والمشرق العربي ككل، وقد دخلت مرحلة تغيير إستراتيجية نتيجة لتبعيات الربيع العربي، وما زالت تعي هذه التبعيات حتى اللحظة خاصة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، وهو ما يفسر عملية التغير في هيكلية النظام الإقليمي للمشرق العربي، بالإضافة إلى تغيير الأدوار للقوى الكبرى الفاعلة فيه، مثل إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية و الإمارات، التي تشكل الآن محور هذا النظام، وكذلك تغيير كبير في التحالفات

والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية مع القوى الكبرى، بالإضافة إلى أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام العربي بداخلة.[1]

وعليه فان مستقبل الوضع بالنظام الإقليمي للمشرق العربي يتوقف على المسارات التي سيأخذها التحول السياسي الجاري في النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي، وكذلك المدى الزمني لحالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول، وإمكانية انتقال الدول التي أصيبت بالربيع العربي إلى الديمقراطية في حالة توافر شروط وقواعد الانتقال الديمقراطي وفي ظل صراعات الاستقطاب الحادة بين الأطراف والتيارات المختلفة المكونة للنظام الإقليمي للمشرق العربي.

لقد دخلت منطقة المشرق العربي في مرحلة تغيير إستراتيجية، حيث أنها لا تزال تعيش تداعيات الربيع العربي، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الجغرافي والديمغرافي أو على الصعيد الاقتصادي والأمني،و نظرا لعدم القدرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والانتقال السليم إلى الديمقراطية والحرية الذي يعود إلى التغيرات المتصارعة والمتلاحقة في البنية السياسية للدول فقد اثر ذلك على دورها الإقليمي في ظل الانشغال بما جناه الربيع العربي على البيئة الداخلية للدولة، مما اجبرها على الابتعاد عن ممارسة سياساتها الخارجية كما حدث في مصر، وقد أدى ذلك إلى ظهور دول جديدة لها وزنها السياسي في المشرق العربي مثل إيران والإمارات وإسرائيل والسعودية وتركيا والتي أصبحت تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام.[2]

ومن التغييرات التي أحدثها الربيع العربي في تغيير موازين القوى ظهور تحالفات جديدة وأيضا قوى جديدة تريد أن تلعب دورا إقليميا مثل الإمارات التي غيرت تحالفاتها، واتجهت إلى التحالف مع إسرائيل من اجل إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الإقليمية ولكي تشكل دورا مهما مع إسرائيل بهدف

---

[1] مليحة، بينليا (2015). **القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، إعادة تشكل ما بعد الثورات العربية**، موقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 2021/7/28 عن الرابط: http://studies.aljazeera.net

[2] المرجع السابق.

مواجهة التوسع الإيراني كما تريد أن تغيير من خريطة القوى والتفاعلات الإقليمية، وبالتالي نقل مركز ثقل المشرق العربي وخصوصا الثقل العربي اليها.

تحاول بعض الدول المتضررة من الربيع العربي العودة إلى استعادة مركزها كلاعب له دور بارز خارج حدودها مثل مصر التي تطمح إلى العودة إلى ما كانت علية من التأثير في سياسات المشرق العربي لكن استئناف هذا النوع من الزعامة الإقليمية الذي مارسته سابقًا في عهد الرئيس "جمال عبد الناصر" و "أنور السادات" لا يمكن في ظل الظروف التي تعيشها مصر بعد ثورة 25 يناير، حيث أن التحدي الذي يواجه الأمن القومي المصري هو تحدي حقيقي، لكن نشاط السياسة الخارجية وبالرغم من محاولة إقحام مصر نفسها في سياسات المشرق العربي على ما يبدو أن هذه السياسة المتبعة من قبل مصر لتغييب الأنظار عن الإضرابات الداخلية التي تعيشها أما الدول الأخرى كالعراق وسوريا فهي ما زالت تحت وطأة التدخلات الخارجية في سياساتها الداخلية ولم تستطع حتى اللحظة النهوض من جديد على الصعيدين الداخلي والخارجي لسياسات الدولة.[1]

ويرى الباحث من دراسة التحولات السياسية في دول المشرق العربي أن الدول التي كانت في السابق تأخذ صفة المؤثر والقيادة للقرار العربي باتت تنشغل في تبعيات أحداث الربيع العربي ومن هذه الدول مصر وسوريا والتي ما زالت تعاني من تبعيات الثورات التي ألمت بها، بالإضافة إلى تراجع دور العراق سابقا جراء الاحتلال الأمريكي لأراضيها وتدمير نظام البعث بقيادة الرئيس صدام حسين مما أدى إلى بروز حاجة إلى دول تقود هذه المرحلة وقد أسفر عنها ظهور دول الخليج كالسعودية والإمارات بالإضافة إلى قطر التي تحاول لعب دور مؤثر في سياسة المشرق العربي، وقد قامت هذه الدول بتثبيت نفسها من خلال خلق نوع من أنواع التعاون والتحالفات ليتسنى لها البقاء كلاعب أساسي في سياسة المشرق العربي.

[1] الحسن، عمر (2015). **القوى الإقليمية في الشرق أوسطية:إعادة التشكيل بعد الثورات العربية**، مركز الجزيرة للدراسات أخذت بتاريخ (2021/8/22)عن الرابط الالكتروني التالي:https://studies.aljazeera.net/en/node/2732

3.4 التغيرات الكونية وتأثيراتها وتقاطعاتها مع التغيير في المشرق العربي

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ومنظومة الدول الاشتراكية إلى دعم التحولات الديمقراطية في العالم، كما جرى في دول أوروبا الشرقية و دول أميركا اللاتينية؛ وقد ساعد هذا الانهيار إلى الانتقال لمرحلة أخرى بعيدة عن الإجراءات التي كانت متبعة في محاربة المد الشيوعي في تلك المناطق لتتفرغ إلى المرحلة الأخرى من مراحل التحول الديمقراطية، وقد اندلعت في العقود الماضية موجة الديمقراطية في مناطق متعددة من العالم ك أميركا اللاتينية؛ و أوروبا الشرقية والوسطى؛ وفي آسيا وإفريقيا، وصولا لدول العالم الإسلامي، وليس ثمة هنالك بلد يشبه الآخر في تلك الموجة حيث أن كل مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي في هذه الدول له مجرياته وظروفه الخاصة.[1]

وقد كان لدول أوروبا الغربية بحكم أنها مجاورة لدول أوروبا الشرقية دورا كبيرا في تسهيل انتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان، وتقديم خبراتها في هذا المجال من ناحية النموذج والدعم بأشكاله سواء كان دعم اقتصادي أو معلوماتي بالإضافة إلى محاربة الفكر الشمولي للشيوعية ولذلك، كان التغيير في أوروبا الشرقية متدرجًا منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، واعتمد التحول الديمقراطي في تلك الدول على حالة الكبت والقمع الذي مورس بحقه من قبل الحكومات لذلك تم قبوله من قبل المجتمع المدني بشكل عام ولم يتم محاربته لما يرمي إلى إصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة، وقد ساعد هذا التحول أيضا وجود قضاء مستقل وإعلام حر، ومعارضة موحدة تقريبا اعتبرت الانتخابات أداة للتغيير.[2]

وقد لعبت أوروبا دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية في أميركا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية حيث اعتبرت الدول الأوروبية إقامة النظم الديمقراطية في هذه المنطقة يشكّل مكسبًا بالغ الأهمية بالنسبة

---

[1] سيف، أحمد عبد الكريم (2013). **إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية**، تاريخ الدخول (2021/7/22) على الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/2584

[2] المرجع السابق.

للعالم الغربي، وسوف تعمل على إعادة التوازن في اتجاه الأطلنطي في عدة مجالات خاصة التجارية، وذلك عبر فتح أسواق أوروبا للمنتجات القادمة من أميركا اللاتينية كالمنتجات الزراعية والصناعية والمعادن بالإضافة إلى فتح المجال لدول أوروبا الشرقية في الدخول للاتحاد الأوروبي حيث أدرجت الكثير من تلك الدول ضمن هذا الاتحاد.[1]

وقد شهد العالم في بداية التسعينيات تحول العديد من الدول النامية إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية والأخذ بأفكار الديمقراطية كالحرية الفكرية والإعلامية، وقد كان للمؤثرات الخارجية المرتبطة بالتحولات التي طرأت على المحيط الدولي والإقليمي بعد عام 1991 في أوروبا دور كبير في التحول الديمقراطي في تلك الدول، وقد تعرضت هذه الأنظمة إلى ضغوط خارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القوة الكبرى و المهيمنة على النسق الدولي لتتبنى هذه الأنظمة إصلاحات اقتصادية وسياسية.[2]

ويرى الباحث أن التحولات السياسية نحو الديمقراطية في دول الغرب كان نابعا من مصالح الدول الأوروبية الصناعية وفق مصالحها الاقتصادية كما أن هذا التحول كان يهدف بشكل ما إلى استقطاب الدول المتفككة من الاتحاد السوفييتي والتأكد من عدم رجوعه إلى الاتحاد والذي كان يسبب لهم الكثير من التخوفات خاصة على المستوى الأمني، وبناءا على ذلك فقد سعت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل طاقاتها في سبيل نشر الديمقراطية في تلك الدول، كما أن الحكم الاستبدادي في تلك الدول ساعد الشعوب على قبول فكرة الديمقراطية او القبول على الأقل بفكرة الانتخابات.

وقد نظر إلى المشرق العربي من قبل الغرب على انه خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء من العالم، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية والأبحاث العلمية تربط بين هذا التأخر حسب اعتقادهم بالاختلاف الإسلامي والثقافة العربية وبين الديمقراطية مثل "ناتان شارانسكي"،

[1] سيف، أحمد عبد الكريم، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

والذي اعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية ارتباط البعد عن التحول الديمقراطي إلى الثقافة العربية والنظام العشائري بها بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم، لكن الحقيقة في التاريخ الإسلامي انه شجع على الحرية وإقامة الديمقراطية بمفهومها الصحيح منذ ظهوره.[1]

وقد أظهرت وقائع الربيع العربي مفاجأة للقوى الدولية لم تكن لها أي حسابات، وبناءً على مراقبة سلوك هذه القوى تجاه ما يحدث في الدول التي اندلعت فيها ثورات ظهر في البداية حيادها مع مراقبتها لمجريات الأحداث حيث كانت تعاني من اختلاط الأمر عليها وعدم قدرتها على اتخاذ القرار المناسب بما يناسب مصالحها حتى يتم الوصول إلى نقطة معينة في تغيير ميزان القوى على ارض الواقع حينها يتم اتخاذ قرارها بما تقتضيه مصالحها الخاصة، وقد اتسمت الخطابات السياسية بالتغيير حسب مستجدات الأحداث، خاصة الخطاب الأمريكي والأوروبي في حين أن بعض الدول العظمى كانت على مواقف ثابتة من تلك الثورات كما حدث في سوريا ودعم الروس لها، وعلى العموم فإن من بين العوامل المحددة لتغير سلوك القوى العظمى مدى الأهمية الجغرافية والسياسية للدولة المعنية، وأيضًا مدى أهمية هذه الدولة للاستقرار الإقليمي بما يحقق مصالح الدول العظمى.[2]

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ اندماجها في النظام الدولي بشكل كامل بعد نهاية الحرب العالمية الثاني، وحتى الآن،، تحقق تفوقا في جميع المجالات وخاصة العسكرية والاقتصادية،وتوفر موارد القوة الصلبة والناعمة والذكية، في حين وجود قوى كبيرة متقدمة في هذه المجالات كالصين وروسيا

[1] عبادي، إسلام (2017). **الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ع(3)، ص38-65.

[2] حميد، سالم وآخرون (2014). **أوهام الربيع العربي وكوارثة التي لا تحصى**، مركز المزماه للنشر والبحوث، الإمارات، ص268.

وبريطانيا وغيرها من القوى لكنها لم تصل إلى مرحلة الولايات المتحدة في هذه المجالات مما أدى الى تغليب المصلحة الأمريكية في المشرق العربي.[1]

وقد نظرت إيران إلى الربيع العربي كتهديد لها في بدايتها خوفا من انتقاله إلى أراضيها نظرا لخوضها موجة احتجاجية سميت بالثورة الخضراء عام 2009،لكن وبعد انقضاء فترة من الاحتجاجات أيقنت إيران أن الربيع العربي كان لصالحها نتيجة الضعف العربي وانسحاب قوى إقليمية كانت تعتبر عدوا لها عن الساحة وحاجة المشرق العربي إلى قوى جديدة لسد ذلك الفراغ وهو ما أيقنته إيران بأنه الطريق لتحقيق أهدافها التوسعية والتي تسمى ب«الهلال الشيعي» الذي يمتد من الخليج حتى البحر المتوسط، وبذلك وجدت إيران من الربيع العربي فرصة لها وليست تهديدا كما كانت تعتقد خاصة في ظل نفوذها وسيطرتها في لبنان بوجود حزب الله الداعم لإيران وقد عملت على تكثيف تدخلها العسكري في سوريا لضمان استمرار حكم بشار الأسد وضمان تحقيق أهدافها.[2]

وقد حملت سياسة ترامب الخارجية كثيرا من التغيير، حيث أن سياسة مسك العصا من الوسط ليست في قرارات المرحلة التي قادها ترامب، والتي تعتبر مطلقة في حكمها بفعل الانسجام الجمهوري لتثبيت حضور الجمهوريين وحضور بلدهم في المنطقة، وقد احتل ملف الحرب على الإرهاب أولوية لدى ترامب في المقام الأول، وفي المرتبة الثانية ملف إيران ضمن أولوياته، والعراق وسوريا المرتبة الثالثة، وكان ذلك من خلال الحرب على داعش والقاعدة وغيرها لمعالجة هذا الملف وخصوصا ملف داعش، حيث كان التدخل الأمريكي في العراق وسوريا من اجل العمل على تشكيل جيش سوريا الديمقراطية ليتعامل مع المناطق التي يتم دحر الحركات الإرهابية منها ودعم الجيش العراقي وكتائب

[1] عبد الشافي، عصام (2020). **السياسات الدولية تجاه الثورات العربية المحددات والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة. ص1-42.

[2] القدس (2021). «**الربيع العربي» في عيون إسرائيلية: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع**، القدس اليوم، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/EORey

مكافحة الإرهاب في العراق لنفس الهدف، وقد استخدم هذا الملف من اجل تثبيت القوات الأجنبية في المشرق العربي، ومنع سقوط أنظمة الخليج العربي المتحالفة مع أمريكيا.[1]

لقد سعت الدول الأجنبية بجميع الطرق المتاحة لإحباط التوجه العربي لأي شكل من أشكال التعاون وذلك بعدة طرق منها بث الخلافات وعمل أزمات داخلية تجعلها تبتعد عن التركيز في شؤونها الخارجية، نظرا إلى أن أي تعاون عربي قائم على أسس ومبادئ فعالة يؤدي إلى الإضرار بمصالحها سواء السياسية أو الاقتصادية أو على الصعيد الاستراتيجي لها ومن ضمن هذه القوى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والتي تسعى للهيمنة على المنطقة العربية بشتى الوسائل والطرق، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي تهيمن على النظام الدولي الراهن والذي يعد أحادي القطبية في عدة جوانب والتي ترى أن أي توجه عربي مشترك لتعزيز التعاون العربي يؤثر سلباً على نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، فهي ليست الوحيدة التي لها هذا التوجه، حيث أن غالبية الدول العظمى ترى أن التوتر السياسي في منطقة المشرق العربي يؤدي إلى تحقيق أهدافها كدول أوروبا.[2]

3.5 مسارات القوى الكبرى في المشرق العربي

يري هنري كيسنجر أنه لا يمكن إقصاء امريكا من أوروبا وأفريقيا، وعن شرق آسيا، كما لا يمكن إقصاء الصين من الشرق الأوسط لما لهما من تأثير استراتيجي على المنطقة وقوه اقتصادية وسياسية وعسكرية،كما يرى أن هناك العديد من القضايا الدولية الملحة، لا يمكن التعامل معها على المستوى الإقليمي، بل تحتاج إلى مقاربات عالمية وتفاعل العديد من الدول لحلها، وقد قام كيسنجر بطرح مقاربة "وظيفية" للتعامل مع قضايا النظام العالمي من وجهة نظرة، تكون أوسع من المستوى الإقليمي، ولكن

[1] الشرق الأوسط (2016). **هل ينهي عصر الرئيس ترامب آثار «الربيع العربي»**، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي: https://www.mandabpress.info/news36674.html

[2] وادي، عبد الحكيم (2014). **الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات**،دنيا الوطن، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/01/31/319186.html

أقل شمولا من المستوى العالمي، وتقوم على تولي الدول الأكثر تضرراً من مشكلة مـــا، علـــى قيـــادة وتنسيق العمل الدولي لمواجهتها.[1]

وفي ظل التغيرات الدولية الجديدة، واقتران سعي الاتحاد الأوروبـــي الـــدائم إلـــى دور دولـــي فاعـــل بإستراتيجية إعادة بعث أوروبا الموحدة اقتصاديا ومتعاونة في عـــدة مجـــالات كالمجـــالات السياســـية والأمنية وحتى العسكرية؛ ومن هذا المنطلق فان للاتحاد الأوروبي هدفين وهم: مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، ومن الناحية الأخرى ضمان الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لـــذلك فهـــي تحتاج إلى نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية، لتؤكد دول الاتحاد الأوروبي وعلـــى رأســـها فرنسا كغيرها من الدول الكبرى أن مفهوم المصلحة سيظل هو الحاكم لها ولغيرها، ونجد أن الأهـــداف الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة أولويات السياسية الأوروبية من أجل دعم القاعدة الاقتصادية والثقافية وتوسيعها، والتي نجحت فرنسا في إرسائها في المنطقة.[2]

و يتطلب التراجع الأميركي في المشرق العربي، إجراء تقييم موضوعي لمعرفة مـــا يمكـــن للولايـــات المتحدة عمله لتأمين مصالحها الحيوية في المشرق العربي، وبالرغم من تراجع الولايات المتحـــدة فـــي المشرق العربي فمن المرجح أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم خلال السنوات الـــ 15 المقبلة وذلك لمكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية، ووفرة الموارد الطبيعية لديها، ولكن قدرتها على تشكيل سلوك القوى الفاعلة الأخرى في العالم بدأ في التراجع، ولذلك سوف تختلـــف ممارسة الولايات المتحدة لسلطاتها وقوتها في العالم حسب كل منطقة وقضية على حدة، وثانيـــا ثبـــات الدعم الشعبي للحكومات الأمريكية في بروزها بالدور العالمي، وثالثا إتباع نهج التعامل الانتقـــائي فـــي

[1] عبد الشافي، عصام، مرجع سابق.

[2] ساعو، وليدة (2014). **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقـــة العربيـــة** – دراســـة حالـــة سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص81

السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم من الإجماع الأمريكي الدائم للانخراط في العالم، لكن واشنطن لم تكن تمتلك الموارد الكافية أو حتى الرغبة في العمل في كل مكان بالعالم.[1]

إن المنطقة تزداد أهمية بنظر الصين، حيث تعتبر منطقة المشرق العربي المنطقة الأكثر أهمية خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعتبرها منطقة جغرافية إستراتيجية أساسية في العالم حيث تشكل بالنسبة للصين امتدادا للمناطق الحدودية الغربية في آسيا الوسطى – أي محيط الصين الأوسع نطاق، وقد سعت الصين في عهد شي جين بينغ إلى اعتماد سياسة خارجية وأمنية متوازنة أكثر من الناحية الجغرافية الإستراتيجية في المنطقة ففي حين تغير الولايات المتحدة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعمل الصين على إعادة فرض التوازن غربًا لتوفير النمو الاقتصادي وحماية الأمن القومي الصيني.[2]

ويرى الباحث في ظل تعدد المصالح من قبل الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين ودور كل دولة منهم في منطقة المشرق العربي وخاصة بعد تراجع الدور الأمريكي الفاعل في رسم سياسات الدول الخارجية ان الدول العظمى تطمح لتحقيق أهدافها الخاصة وتديرها حسب نظرية اللعبة في تحقيق اكبر قدر من العوائد السياسية والاقتصادية في ظل إرضاء الأطراف الأخرى وعدم المساس بمصالح بعضهم بطريقة مباشرة.

3.6 مواقف القوى الكبرى من الربيع العربي

لقد فوجئت الولايات المتحدة بالربيع العربي الذي حصل في البلدان العربية وقد التزمت الصمت في البداية نظرا لعدم قدرتها على توقع الجهة التي سوف تحسم الأمر خوفا من تضارب مصالحها، لكن في البلدان التي أصبحت فيها الاحتجاجات كبيرة وفعالة اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً إيجابياً تجاه مطالب المُحتجّين حيث ضغطت على الحكومات كي تستجيب لمطالب الشعوب من خلال الإصلاح أو حتى التنازل عن الحكم، وهذا الوضع أدى إلى خلاف بين الإدارة الأمريكية وبعض حلفائها

[1] عبد الشافي، عصام، مرجع سابق، ص1–42.

[2] سكوبيل، اندرو (2016). **الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر**، ترجمة ايريزا نادر، كاليفورنيا: مؤسسة راند للنشر، ص73

الرئيسيين في المنطقة، وعلى رغم أن الولايات المتحدة عانت عموماً من نكسات في الأحداث التي جرت خلال الربيع العربي إلا أنها باتت تتكيّف بسرعة مع الواقع الجديد، وستبقى لاعباً رئيساً في الفترة المقبلة[1].

أما بالنسبة لروسيا والصين فقد اختلفت ردود الفعل اتجاه الربيع العربي من أن تتسبب الاضطرابات في ارتفاع أسعار النفط كما كانت مترددة في الموافقة على التدخل العسكري الغربي كما حدث في ليبيا في البداية ومع ذلك، فإن بعض الدول كالصين وروسيا، لها تخوفات أخرى من وصول الربيع العربي إلى شواطئها نظرا للحدود المشتركة بينها وبين الدول العربية ووجود أقليات إسلامية هناك كالايجور في الصين، لذلك اتجهت هذه الدول إلى الأخذ بالتدابير اللازمة للحدّ من وصول الأخبار المتعلقة بالربيع العربي[2].

وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي تحاول فيه الكثير من القوى الصاعدة العمل ضمن رؤيتها الإستراتيجية والأمنية ونظرا لتعدد الأقطاب وصعود دول جديدة كالصين والسعي الدائم لعودة روسيا لما كانت علية أثناء الاتحاد السوفييتي فهو يتيح للدول العربية حرية الحركة والاختيار والمناورة بين هذه القوى، ففي ظل نظام دولي متعدد الأقطاب فان سياسات دول الربيع العربي سيكون بمقدورها بناء علاقات سياسية ودبلوماسية مع الدول والمجموعات أقوى مع التغيرات الدولية. [3]

الموقف الأوربي من الربيع العربي

تميز موقف دول الاتحاد الأوروبي من الربيع العربي بالتذبذب والتباين بين دول الاتحاد وذلك للحفاظ على مصالحه في منطقة المشرق العربي، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي في الكثير من تصريحاتها

---

[1] سالم، بول (2011). الربيع العربي: أي تداعيات على الدول المؤثرة؟، مركز كالكوم كير – كارينبغي للشرق الأوسط، على الرابط https://carnegie-mec.org/2011/04/14/ar-pub-43589 تاريخ الدخول 2021/9/24

[2] المرجع السابق.

[3] الحسيني، سنية (2015). **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 38، العدد 440، بيروت، ص 48.

أدعت أنها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والإنجليزية، وهو ما أكدته حول حقوق الإنسان والقضايا التي تتعلق بالحرية الديمقراطية، وعلى الرغم من تلك التصريحات إلا أن العالم العربي والإسلامي، تظل له ثقافته الخاصة الممتدة عبر تراثه الطويل؛ حيث تعتبر الديمقراطية وليدة الليبرالية الثقافية والحداثة.[1]

ان الموقف العام للاتحاد الأوروبي من الربيع العربي، خارج من منطلقات السياسة الخارجية لها في منطقة المشرق العربي بناءا على مصالحها الشخصية، وبناءا علية ظهر الموقف الأوروبي بالجمود في بادية الأمر و بالتذبذب وعدم حسم موقفها خوفا على تلك المصالح فقد فرض نجاح الثورة التونسية والمصرية على أوروبا التأقلم مع الوضع القائم مما دعاها إلى تقديم العون لها والانخراط في تأييد أحداث الربيع العربي، حيث تدخلت أوروبا بشكل مباشر في هذه الثورات كما حصل في ليبيا من خلال حلف شمال الأطلسي الذي ساهم عسكريا بالإطاحة بنظام معمر القذافي وتسليمه إلى الثوار، وأعرب المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي ستيفان فول على هامش مؤتمر بروكسل "في أن الاتحاد الأوربي يرغب في تطبيق حقيقي للديمقراطية في البلاد العربية من اجل القضاء على الفساد وتكريس الحكم الرشيد"، كما أوضحت مسئولة السياسة الخارجية الأوربية كاترين اشتون في تصريح صحفي لها بأن الاتحاد الأوروبي: " يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس، كما دعا الاتحاد إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس واستقرار الأوضاع فيها"، ومن الملاحظ أن المواقف الأوربية من بداية الربيع العربي كانت مترددة وخائفة من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم مما يعني تهديد لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وهو ما قد نفاه الإسلاميين بعد وصولهم للسلطة في كل من مصر وتونس في حينه الأمر الذي ساهم في تقليل حدة التوتر بين الإسلاميين وأوروبا.[2]

---

[1] سيف، أحمد عبد الكريم، مرجع سابق.

[2] ايوب، خليل (2011). **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن بتاريخ 2021/7/15، على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

لقد اتسمت المواقف الأوروبي بموقفين هما:[1]

الأول: موقف الحياد والسلبية من الربيع العربي ومن الأمثلة عليها تونس ومصر والبحرين واليمن، وذلك لتحقيق مصالحها مع تلك الأنظمة لذلك قامت على دعمها نظرا إلى أنها كانت تسوق مشاريعها في منطقة المشرق العربي وكانت حليفا إستراتيجياً له من الناحية الاقتصادية والسياسة العسكرية.

الثاني: الموقف الحازم والمتشدد في بعض الدول العربية وخاصة الدول التي لا تريد أن تخسر مصالحها بها كنظام الأسد الموالي لها في سوريا، ويعتبر الموقف الأوروبي كباقي المواقف للدول العظمى التي تسعى إلى إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار الداخلي للدولة، ولعل الدور السوري في لبنان والعلاقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض له سوريا حاليا من مؤامرة دولية ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية والحرية للشعب السوري بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري الغير موالي لسياساتها في حين أننا نرى الدعم الروسي لها كون سوريا تشكل بعد اقتصادي وسياسي مهم لها.

ويرى الباحث أن الهدف الأوروبي لم يتجه نحو الديمقراطية والحرية التي تنادي بها بل استغل الربيع العربي فقط من اجل تلبية مصالحة في المشرق العربي ويبدو هذا جليا من خلال ما تحدثنا عنه من تذبذب في قراراتها وتناقض تصريحاتها وسياساتها على ارض الواقع فهي تلتزم الصمت مقابل دول تعتبر حليفة لها في حين أنها تهاجم وتدعم الثورات التي تشكل حكوماتها مصدر تهديد لسياساتها.

الموقف الأمريكي من الربيع العربي

لم يكن موقف الولايات المتحدة ما بعد الاتحاد السوفيتي بعيدًا عن الموقف الأوروبي، حيث مكنتها المصالح الأمريكية من دعم التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وهو الهدف الرئيسي لإستراتيجيتها العالمية لهذا التحول التي تتبناه هذه الدول، والرغبة في الدمقرطة هو نتيجة للتدخل في هذه البلدان والتي

[1] ساعو، وليدة، مرجع سابق، ص145

تعتبر جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الولايات المتحدة المناهضة للاتحاد الأوروبي، حيث تبنت هذا الدور دون الدخول في العلاقة الديالكتيكية بين "الداخل والخارج"، و الوضع العربي ليست حصيلة عناصر هذه العملية الإستراتيجية الأمريكية للتحول الديمقراطي في المشرق العربي كما هو الحال في أوروبا الشرقية، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن دمقرطة العالم العربي تشير إلى أن مصالحها في المشرق العربي مهددة، من قبل المنطقة العربية والعلوم الإسلامية، ويؤدي ذلك إلى معارضة سياساتها في هذا الاتجاه.[1]

وتتسم المواقف الأمريكية اتجاه الربيع العربي بالتناقض والتباين، ويرجع ذلك إلى المعيار الأساسي التي تستند إليه في تعاملها مع الدول الأخرى وهو معيار مصالحها الشخصية وتامين سياساتها الأمنية والاقتصادية والسياسية، وبالرغم من تصريحات الولايات المتحدة حول سعيها إلى نشر مبادئ ميثاق حقوق الإنسان إلا أن المواقف والتصريحات الأمريكية اتجاه الربيع العربي اتسمت بالتناقض والازدواجية واختلاف القرارات المتخذة من دولة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال الثورات التي وقعت في مصر وتونس اللتان تعتبران من الأنظمة التي تقف بجانب السياسة الأمريكية والتي لا تعطي اهتمامًا لقضية الديمقراطية فقد فضلت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها على هذه المبادئ وهو دليل على ارتباطها بالأنظمة الديكتاتورية والشمولية على خلاف تصريحاتها الداعية إلى دمقرطة الدول، وعلى الصعيد الآخر فقد اصطدمت التصريحات والمواقف الأمريكية مع مطالب الشعب اليمنى حينما خرج ليسقط نظام علي عبد الله صالح، فقد اتجهت إلى تجاهل ما يحدث في اليمن من معارضة وذلك بالرغم من كثرة المعارضين وتصاعد الأحداث وقد استمر الصمت الأمريكي لمدة 5 أشهر إلى أن أدركت الولايات المتحدة أن هذا الوضع اليمنى سوف يؤدى إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية لذلك قامت

[1] بهاز، حسين (2019). **التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية**، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، أخذت بتاريخ 2021/7/20 عن الرابط الالكتروني التالي https://arabprf.com/?p=1836

بالضغط على النظام اليمنى للتوقيع على المبادرة الخليجية التي نصت على تنحى الرئيس عبد الله صالح والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تلبى مطالب الثورة.[1]

الموقف الروسي من الربيع العربي

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى خروج العديد من دول أوروبا الشرقية من التأثير الروسي كما طالبت هذه الدول بالاستقلال والابتعاد عن سياسات روسيا وتأثيرها بالبقاء تحت المظلة الروسية، كما تخشى روسيا من الربيع العربي كون غالبية شعوبها ترتبط بالدين الإسلامي وكون روسيا لها بعض الأقاليم المسلمة مثل الشيشان، مما أثار تخوف روسيا من صعود الإسلاميين في الدول العربية التي اجتاحتها الثورات وهو ما اعتبرته تهديدا للأمن الداخلي الروسي بالإضافة إلى الأمن الخارجي وفق استراتيجياتها الدفاعية نظرا لوجود قواعد روسية في سوريا بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط.[2]

وقد أتاحت تداعيات الربيع العربي الفرصة أمام روسيا للعودة من جديد ولعب دور بارز في السياسة الخارجية خاصة سوريا، حيث أن تدخلاتها تنذر بحتمية وجودها، وإنها قوة إقليمية مؤثرة لا يمكن تجاهلها في منطقة المشرق العربي، وقد عمدت سياسة روسيا على عدم المواجهة المباشرة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها بقيت على دعم النظام السوري والمحافظة على مصالحها في المنطقة وما تجنيه من عائد سياسي واقتصادي خاصة في مجال بيع الأسلحة.[3]

وقد اتخذت روسيا موقفاً متذبذبا اتجاه الثورة المصرية فهي كانت تنادي بدعم وتأييد تطلعات الشعب المصري في حين أنها أبقت على علاقاتها مع النظام المصري حيث أرسل الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف مبعوثة الخاص للتعبير عن الدعم الروسي للحكومة المصرية كون الاعتقاد الروسي كان ينظر

---

[1] ابراهيم، نهال (2016)؟ **تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة "اليمن _ سوريا**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول 2021/8/2 عن الرابط الالكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=34751

[2] محيو، سعد (2012). **روسيا والربيع العربي: ارتباك وحيرة وبراغماتية**،**swissinfo** ، أخذت بتاريخ 2021/7/20 عن الرابط التالي:https://cutt.us/lHXYu

[3] عبد الشافي، عصام، مرجع سابق.

إلى أن النظام المصري بأنه لن يتغير وكون روسيا قلقة بشان ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة نظرا لحساسية بلدها وأقاليمها لهذه الجماعات ما يشكل تهديداً محتملاً للنفوذ الروسي داخل دول آسيا الوسطى، ودول شمال القوقاز التي يوجد فيها العديد من القوميات غير الروسية لذلك نرى التقارب الواضح بين مصر وروسيا بعد انتهاء حكم الإخوان المسلمين لمصر.[1]

ومن المواقف التي اتخذتها روسيا ما صرحت به الخارجية الروسية في 11/آذار/2011 بان شعوب المنطقة العربية لا تحتاج إلى التدخلات الخارجية للقيام بالتغيير فهي قادرة على الاعتماد على نفسها في ظل الظروف المحيطة.[2]

أما الموقف الروسي من الربيع العربي في سورية، فقد اتسم بالثبات إلى جانب الحكومة السورية نظرا للبعد الاستراتيجي والاقتصادي السوري بالنسبة لروسيا، حيث تشكل التجارة الخارجية لروسيا حوالي 20% مع سوريا مقارنة مع التجارة العربية الروسية، كما أن حجم الاستثمارات الروسية في سوريا تصل إلى حوالي 20 مليار دولار أغلبها في قطاع الطاقة، وبلغت قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة من 2006– 2013 حوالي ثمانية مليارات دولار، كما أن الثورة السورية تشكل تحديات وتهديدات خطيرة لأمن روسيا القومي من الناحية العسكرية والسياسية كون روسيا لها قاعدة وحيدة في المشرق العربي تقع في طرطوس السورية، وهي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وقد تخسرها روسيا في حالة سقوط النظام السوري، بالإضافة إلى المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين حيث أيدت الحكومة السورية العملية العسكرية التي قادتها روسيا في جورجيا عام 2008 بالإضافة إلى المساعي التي قامت بها سوريا بإدخال روسيا لحل القضية الفلسطينية وهذه العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين أدت إلى وجود الثقة بالنظام السوري الحاكم والأهداف الروسية في المنطقة،

[1] نوارهاشم، طعمة امجد (2015). **من الثورات العربية "ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجا"**،سياسات عربية،العدد12،ص119

[2] مهدي، سيماء (2021). **الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الليبية**، الحوار المتمدن،العدد 7099

لذلك تم استخدام جميع أنواع الدعم للحكومة السورية مما أدى إلى تراجع الأحزاب المعارضة والحد من التدخلات الخارجية في سوريا. [1]

أما الموقف الروسي من الأزمة اليمنية فلم يكن لها أهمية كبيرة بالنسبة للسياسات الخارجية الروسية كما في ليبيا وسوريا فقد حرصت روسيا على أن تكون من الدول الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة لتنفيذها، حيث لم تعترض روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 بعد الانقلاب على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي يطالب الحوثيين بإرجاع السلطة إلى الحكومة الشرعية، لكن روسيا عارضت التدخل العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية فيما يعرف باسم "عاصفة الحزم" في اليمن بحجة أنها قد تؤدي إلى إثارة التطرف في اليمن، وزيادة نفوذ المتشددين الإسلاميين، وتنظيم القاعدة في المنطقة، وقد حاولت إيران وروسيا مقايضة الموقف السعودي من الأزمة السورية بالملف اليمني.[2]

ويرى الباحث أن المواقف الروسية تجاه الربيع العربي متباينة ومختلفة من دولة إلى أخرى حسب مصالحها في تلك الدول، فقد حظيت التطورات في سوريا وليبيا بالاهتمام الأكبر نظرا لأهمية مصالحها في تلك المناطق خاصة في ظل عواملها التوسعية والأمنية بالإضافة إلى العامل الاقتصادي، وهو ما جعل موقف روسيا منذ بداية الأزمة السورية رافضا لاتخاذ قرارات ضد النظام السوري الذي يرئسه بشار الأسد، والدعوة إلى استمرار المسار السلمي لحل الأزمة السورية والوقوف إلى جانب النظام السوري ودعمه اقتصاديا وعسكريا وسياسيا يلي ذلك مصر و اليمن، في حين لم تحظ تونس باهتمام يذكر، ويرتبط هذا التباين في المواقف الروسية اتجاه الثورات على حجم المصالح الروسية التي تبلغ ذروتها بسوريا.

---

[1] عبد الحي، وليد (2012). **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات ا، أخذت بتاريخ (2021/7/25) عن الرابط الالكتروني التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

[2] كوش، عمر (2011). **تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي جريدة العرب الاقتصادية**،اخذت بتاريخ (2021/7/25) عن الرابط الالكتروني التالي:https://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html

الموقف الصيني من الربيع العربي

تتسم السياسة الخارجية الصينية في المشرق العربي وما حدث به جراء الربيع العربي بعدة سمات وهي عملية الواقعية والثبات والحياد، فمنذ نهاية الحرب الباردة عام 1991، اتجهت أنظار الصين إلى البحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرص الاستثمار في الخارج وذلك لما يشكله المشرق العربي من سوق استهلاكي لها، وبالتالي فان السياسة الصينية في منطقة المشرق العربي تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة قدما بما يحقق لها نموا اقتصاديا ولم يقتصر هذا التوجه على الطاقة بل وجدت من المشرق العربي مستهلكا كبيرا لصادراتها، وبالتالي فإنها تؤيد التعامل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض وإدارة الصراع طمعا في بقاء هذه البلدان تحافظ بما يؤمن مصالح الصين، لذلك فان من مصلحة الصين الابتعاد عن العقوبات والتدخل المباشر في شؤون الدول التي حصل بها الربيع العربي فقد لوحظ أن الصين تحاول تجنب هذه العقوبات وتأخيرها حتى ولو كانت موجه ضد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، إلا أن أحداث الربيع العربي قد جعلت من الصعب للصين الحفاظ على تلك السياسة على نحو متزايد نتيجة التطورات الكبيرة من تدخلات في منطقة المشرق العربي.[1]

ومن الأمور التي قامت بها الصين جراء الثورات العربية هي ما حدثت في ليبيا من دعم لقرار 1970 الذي يقتضي بفرض العقوبات على نظام معمر القذافي في حين عارضت قرار مجلس الامن1973 والذي يقتضي بدعم المتمردين، وبالنسبة لسوريا فقد اتجهت الصين إلى الموقف المعارض والصريح لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فقد استخدمت حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوروبي الذي يتضمن قرار عزل الرئيس بشار الأسد بالإضافة إلى دعمها لإيران.[2]

---

[1] عيادي، اسلام (2017). **الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط**، المركز الديمقراطي العدد الثالث أخذت بتاريخ 2021/8/2 عن الرابط الالكتروني التالي https://cutt.us/erkr3

[2] العلمي، فريدة (2018). **البرغماتية:السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية**، جامعة باتنا،العدد التاسع،المجلد 2، ص208

ويرى الباحث من خلال دراسة مواقف الدول العظمى انها كانت متباينة وقد حاولت الدول في بادية الأمر عدم التدخل حتى يتم تحديد أهدافها الخاصة وعدم الإضرار في مصالحها في منطقة المشرق العربي ومن هنا نرى أن جميع القرارات والعلاقات التي تتخذها الدول بناءا على دراسة التحولات السياسية في المنطقة ودراسة حالة الدول الداخلية والنظام الداخلي وذلك للوصول إلى أهدافها وعدم الإضرار بمصالحها.

الفصل الرابع

انعكاسات التغيرات في المشرق العربي على القوى والأولويات الإقليمية

4.1 تمهيد

تواجه البلدان العربية تحديات عديدة داخلية وخارجية؛ في ظل إطار مواجهتها لتحدي التنمية؛ والتي فشلت جميع تجارب التنموية فيها، مما أدى إلى زيادة تدخل القوى الخارجية، والإقليمية في منطقة المشرق العربي فمن الخارج يحيط بالمشرق العربي ثلاث قوى إقليمية لها العديد من الأطماع وهي: تركيا، وإيران، وإسرائيل، وفي ظل خروج دول الخليج كدول مؤثرة في المشرق العربي وتراجع دور دول أخرى كمصر وسوريا فقد تم دراسة العلاقات بين دول الخليج ولقوى المحيطة الأخرى.

وقد اتضحت جراء الربيع العربي هشاشة الأنظمة العربية وضعفها أمام التدخلات الإقليمية والعالمية وجراء هذه التدخلات سعت الدول العربية إلى إعادة صياغة تحالفاتها على المستويين الإقليمي والعالمي، خاصة دول الخليج مع إيران وتركيا وإسرائيل فأحيانا تتجه نحو المقاطعة مع بعضها وأحيانا تتجه نحو التحالفات والتطبيع مثل التطبيع الإماراتي مع إسرائيل أما بما يخص تركيا وهي التي تعتبر دولة ذات وجود وتأثير قوي في المشرق العربي فقد اتجهت بعض الأنظمة إلى تبني التحالفات معها وتتميز العلاقات العربية التركية بالتوتر حسب المصالح المشتركة بينهم وأما بما يخص إيران فقد اتسمت بالعداء مع دول الخليج في حين أنها متقربة كثيرا من بعض الأنظمة العربية الأخرى مثل سوريا وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

وتعد مجريات الربيع العربي أهم عوامل التغيير في العلاقات العربية مع القوى الإقليمية المجاورة للمنطقة، وقد انقسمت الآراء في تفسير الربيع العربي فمنهم من يرى أنه يعد بمثابة مؤامرات من القوى العظمى كالولايات المتحدة وأوروبا والتي تسعى لتشكيل نفوذ متمكن في المشرق العربي ومنهم من يرى أنها نتائج للتحرك الشعبي في تلك الدول نتيجة لعدة عوامل كالعوامل السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، كما يرى البعض أن الربيع العربي في الدول العربية هو حركة ذاتية، واستجابة لعوامل داخلية، ولكنها لا تستبعد التأثير الخارجي في الاستفادة من تحريك الربيع العربي بما يخدم مصالحها، ونتيجة لذلك تحولت تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن إلى مواقع معارك تدار بالوكالة وتحريك جميع مسببات التوترات والخلافات في تلك الدول كي لا تصل إلى الهدف المنشود من الربيع العربي في التحول الديمقراطي والعديد من المطالب، بل تم إدارته بما يخدم مصلحة الدول العظمى والدول الإقليمية المؤثرة.[1]

4.2 العلاقات الخليجية مع إيران

تحتل منطقة الخليج أهمية كبيرة على المستوى الدولي، بسبب ما تعنيه من أهمية سياسية، وإستراتيجية واقتصادية و تجارية، وبما تتوافر فيها من احتياط كبيرة من النفط والغاز، فضلاً عن أنتاجها منهما، وبسبب هذه الأهمية فالمنطقة تعتبر محل اهتمام القوى الدولية العظمى والكبرى، وهذه القوى في تنافس دائم لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، وتعزيز هذا النفوذ لتعظيم مصالحها.

وقد اعتبرت إيران دولة غير مرغوب فيها من قبل القوى الدولية كونها دولة تعادي مصالحها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكون الولايات المتحدة الأمريكية لها التأثير الكبير على دول الخليج فقد دفعها هذا التأثير لأخذ صفة العداء بين الطرفين وقد تميزت العلاقات الإيرانية والخليجية بفترات من التقارب وفترات من العداء وقد ازداد هذا العداء جراء مواقف الطرفين من الربيع العربي فمنهم من كان يدعم طرف مقابل طرف كسوريا والتي أخذت الحيز الكبير من الصراع بين الطرفين، كما أن البرنامج النووي الإيراني شكل بعد كبير عن التوجهات نحو التقارب بين الطرفين وكون إيران متمسكة بشكل كبير في برنامجها النووي والذي من شانه أن يؤثر على دور الخليج في المشرق العربي[2].

---

[1] بلاط، شريفة (2020). **مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية: دراسة حالة لعلاقة دول الخليج بكل من تركيا وإيران وإسرائيل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية، مجلد21، ص 362.

[2] الأنباري، احمد (2016). **العلاقات الإيرانية– الخليجية وتطوراتها بعد عام 2011**، مجلة دراسات دولية، العدد 66، ص 189.

ويمكن تحديد مرحلتين رئيسيتين مرت خلالها العلاقات الإيرانية الخليجية حيث تعتبر المرحلة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحفاء حتى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي تمخضت نهاية تلك الفترة قيام الثورة الإسلامية في إيران، والتي نتج عنها موالية الولايات المتحدة ودول الخليج في محاربة التوسع السوفييتي في المنطقة مما أدى إلى تقوية العلاقات الخليجية الإيرانية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت بقيام الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979 وما رافقها من تغيير في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة كدول الخليج وعدائها مع إسرائيل وعدم الاعتراف بها وإغلاق السفارة الإسرائيلية والتمسك في برنامج إيران النووي والذي يعارض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على امن إسرائيل ونفوذها في منطقة المشرق العربي أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية الخليجية[1].

ويشير الباحث إلى أن هذا التحول في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يعود إلى سقوط مبدأ نيكسون، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ جديد في سياستها تجاه منطقة الخليج وهو مبدأ كارتر، الذي يستند إلى التدخل المباشر في المنطقة في حال تعرض مصالح الأمريكية فيها للخطر نتيجة تدخل أي قوة خارجية للسيطرة على المنطقة.

كما شهدت المرحلة الثانية، والتي بدأت مع قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، تراجع في العلاقات الإيرانية - الخليجية وذلك لعدد من الأسباب، منها[2]:

1. التغيير الذي شهدته العلاقات الإيرانية – الأمريكية من حالة التحالف إلى العداء.
2. موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إسرائيل، ورفضها الاعتراف بشرعية إسرائيل، وغلق سفارتها في طهران.

[1] الأنباري، احمد، مرجع سابق ص191.

[2] المرجع السابق، ص192.

3. اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية للمدة 1980 – 1988 وتأييد دول الخليج للعراق.
4. تشكيل دول الخليج (السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، البحرين، قطر (مجلس التعاون الخليجي في العام 1981.

وفي تسعينيات القرن الماضي وأثناء حرب الخليج الثانية والتي قامت على غزو العراق للكويت عام 1990 فقد شهدت هذه المرحلة على علاقات تقارب بين إيران والخليج العربي حيث قام الطرفين بالوقوف بجانب الكويت وزيادة حجم التبادل التجاري والعسكري مما أدى إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين و تبادل السفراء والزيارات الرسمية لمسئوليهما، ففي عام 1991 قام وزير الخارجية الإيراني" رافسنجاني " بزيارة السعودية، ثم تبعها بعد شهرين من نفس العام زيارة وزير الخارجية السعودي إلى إيران خلالها عبرت إيران عن امتنانها للسعودية لما تقوم به من تيسير أمور الحجاج الإيرانيين، كما أن الإجراءات التي اتخذتها السعودية من تقديم المعونات الطبية والمساعدات المالية العينية لضحايا الزلزال الذي ضرب المدن الإيرانية عزز الدافع الإيراني لتقوية العلاقات مع الخليج لاسيما حاجة إيران لكسر العزلة وتوثيق الصداقات ورغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية ومستقلة وقد أدت تلك العاقات إلى اقتناع السعودية بأهمية إيران كشريك لدول التعاون الخليجي في تحقيق امن مياه الخليج وان هذا الأمن لا يمكن أن يحدث دون إيران[1].

وفي ظل تلك الأجواء الايجابية تم التوقيع في العام 1999 على معاهدة تعاون بين إيران والسعودية في عدة مجالات منها مجالات الاقتصادية و الاستثمار، الثقافية، و تعاون مهني وعلمي، وتبعها اتخاذ إجراءات وخطوات ايجابية في تحسين العلاقات بينهم منها تأسيس لحان تجارية واقتصادية وسياسية بين الطرفين وعقد اتفاق لنقل المواطنين وإعادة فتح الخط البحري بينهما[2]:

[1] الكواز، محمد (2014). **العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، ص 46
[2] المرجع السابق، ص 66

وقد تم التوقيع على خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين قطر وإيران في عدة مجالات ثقافية وفنية، كما انتهجت الإمارات والسعودية نفس الطريق التي سلكته قطر في توقيع الاتفاقيات، ففي العام 2001 وقعت إيران والسعودية اتفاقية أمنية تضمنت عدة مجالات انعكست بالإيجاب على الطرفين[1].

وتعتبر قضية أمن الخليج ذات أهمية كبيره من قبل إيران و دول الخليج العربي فهي تعد منفذا بحريا تعد الأطول مقارنة بدول الخليج كما يعتبر المعبر الرئيسي للنفط الإيراني ومن هذا المنطلق فان إيران تهتم في امن الخليج وقد اتفقت إيران والكويت عام 2000 على تشكيل لجنة أمنية لمكافحة المخدرات والتسلل البحري ومكافحة الإرهاب وكل هذه الاتفاقيات تعود لتطور العلاقات الايجابية بين إيران ودول الخليج[2].

غير أن الحال قد تغير فيما بعد حيث اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية و استبعاد إيران من الترتيبات الأمنية والسياسية خاصة في ظل العداء الإيراني الأمريكي، وتعزيز قوت دول الخليج العسكرية من خلال إنشاء ما يسمى " حزام أمني دفاعي " يحيط بدول الخليج. ففي الوقت الذي تطرح إيران رؤيتها لأمن الخليج التي تستند إلى فكرة الأمن الجماعي بالاعتماد على إمكانيات وقدرات دول المنطقة دون التدخلات الخارجية، وباختلاف رؤية الطرفين – الرؤية الإيرانية التي ترى أن امن الخليج يتحقق بدون الاستناد إلى دول خارجية في حين أن الرؤية الخليجية تقوم على أساس الاستناد إلى دول خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية فقد انعكس هذا الاختلاف على العلاقات بين إيران ودول الخليج وقد اتسمت وقتها بالتوتر والتراجع[3].

---

[1] الكواز، محمد، مرجع سابق، ص 66

[2] محمد، ساجد (2018). **الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب**، مجلة دراسات إيرانية، العدد 8- 9، ص 21.

[3] السادة إيناس، العيساوي علي (2019). **معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية – الخليجية (توازن أم اختلال)**، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، ص 99.

وتعتبر الرؤية الأمريكية أن إيران مصدر لتهديد مصالحها في المشرق العربي، ولهذا اختلفت مصادر التهديد من فترة إلى أخرى بحسب المصالح الأمريكية في المنطقة ففي السبعينيات تم تحديد النفوذ الشيوعي كخطر على امن الخليج أما في هذه المرحلة فهي تعتبر أن إيران هي مصدر التهديد وخاصة في ظل تمسكها في السلاح النووي الإيراني ومن هذا المنطلق فان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على صياغة الأخطار بناءا على مصالحها في المشرق العربي فهي تعتبر أي تحرك ضد سياساتها تهديدا وتقوم بإقناع حلفائها من دول الخليج بذلك ليتسنى لها البقاء على نفوذه في هذه المنطقة[1].

وأدت عدد من الأحداث الإقليمية التي حصلت أثناء الربيع العربي إلى مزيد من التعقيد في العلاقات الإيرانية الخليجية، وسبب هذا التعقيد اعتقاد دول مجلس التعاون الخليجي أن الدعم الذي تقدمه إيران إلى سوريا ونظام بشار الأسد، ودعمها حزب الله في لبنان، ودعمها حركات المقاومة في فلسطين ك حماس والجهاد الإسلامي، يسهم في توسيع نفوذ إيران في المنطقة الأمر الذي شكل هاجسا كبيرا لدول الخليج[2]:

وتتسم العلاقة بين إيران ودول الخليج بالصراع، والصراع بينهما هو صراع على النفوذ في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ويمكن حصر أسباب الصراع في عدة أسباب: [3]

الأول: تبني إيران لمبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار والتدخلات السياسية والعسكرية لتحقيق هذا الهدف.

الثاني: تبني إيران للقضية الفلسطينية سياسيا وماديا وعسكريا، حيث تقوم بتصدير الأسلحة الهجومية إلى غزة عبر الأنفاق لمحاربة إسرائيل، في حين تراجع الدعم العربي الرسمي نتيجة الثورات.

الثالث: التدخلات السياسية والعسكرية لإيران في دعم النظام السوري والحوثيين في اليمن على خلاف تدخلات الخليج العربي في محاربة تلك الأنظمة.

---

[1] محمد، ساجد، مرجع سابق ص 21.

[2] السادة إيناس، العيساوي علي، مرجع سابق، ص 101.

[3] حافظ، زياد (2016). **تقدير موقف منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي** الراهن، المستقبل العربي، العدد 448، ص 48.

الرابع: العلاقات العربية الأمريكية والتي تنعكس سلبا على سياسات الدول العربية اتجاه إيـــران نظـــرا للعداء الأمريكي الإيراني.

وتعتبر السعودية أكثر الدول الخليجية عداوة للنظام الإيراني بناء على تاريخ كليهما وسعي الطرفين إلى زيادة النفوذ في منطقة الخليج، وجراء ذالك قامت السعودية بعدة خطوات للوقوف فـــي وجـــه إيـــران وبرنامجها التوسعي حسب اعتقاد دول الخليج فوقفت السعودية ضد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، واعتبرت السعودية أن ذلك الاتفاق يفك الطوق السياسي والاقتصادي عن إيـــران و يعتـــرف بنفوذهـــا ودورها في المنطقة، كما أن هناك تخوفات من السعودية إلى توجه الولايات المتحدة الأمريكية من تقوية علاقاتها مع السعودية مما يفقد دورها في التأثير على مجريات المشرق العربي[1].

ووفقاً للمعطيات المتوفرة يؤكد الباحث على أن التصعيد هو المنهج الذي تتبعـــه دول مجلـــس التعـــاون الخليجي وبشكل خاص السعودية تجاه إيران، وهذا الأمر اتضح مـــن خـــلال الأحـــداث وردة الفعـــل السعودي، ومعها باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ومن هذه الأحداث:

1. الإجراءات التي اتخذها السعودية ومعها بعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب التظاهرات التي خرجت في إيران والتي استنكرت ونددت بقيام السعودية بإعدام رجل الدين الشيخ نمر باقر النمر.[2]
2. الإجراءات التي اتخذتها السعودية بحق لبنان بسبب عدم موافقة الأخيرة على مـــا تضـــمنه بيـــان جامعة الدولة العربية من إدانة للتظاهرات التي خرجت في إيران ضد السفارة السعودية[3].

كما يرى بعض المختصين أن النافس الإقليمي سوف يزداد بشكل ملحوظ وانه لن يكون هناك اســـتقرار في الدول العربية خاصة الدول الضعيفة، وفي ظل الاتحاد السوفييتي الإيراني فقد سعت السعودية إلـــى

---

[1] عتريسي، طلال (2016). **العلاقات العربية– الإيرانية**". المستقبل العربي، 448(39)،ص 110–120.

[2] عبدالله، جمال (2016). **السعودية وإيران: صراع الادوار وانعكاساته الإقليميـــة**، مركز الجزيرة للدراســـات ص3 أخـــذت بتـــاريخ 2022/1/20 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/T2Bxq

[3] فرانس 24 (2021). **الرياض تطرد السفير اللبناني وتستدعي سفيرها للتشاور من بيروت على خلفية تصريحات اعتبرتها مسيئة**، فرانس 24، أخذت بتاريخ 2022/1/10 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/EvAht

الضغط على إيران وتعزيز دورها الإقليمي وذلك في عام 2010 حيث قامت بـــالإعلان عـــن تشـــكيل تحالف إسلامي لمحاربة الإرهاب وقد ضم هذا التحالف (34) دولة بقيادة السعودية مما أدى إلى زيـــادة التعقيد في العلاقات بين الطرفين والذي بات صراعا حقيقيا للتضييق كل دولة على الأخرى بشتا الطرق والإمكانيات وخاصة في المجالات الأمنية والسياسية[1].

ويشير الباحث إلى أن العلاقات السياسية انعكست بصورة واضحة على العلاقات الاقتصادية والتجاريـــة بين الطرفين، حيث تتسم تلك العلاقات بالضعف، ويرجع ذلك إلى النظر إلى إيـــران بوصـــفها خطـــراً استراتيجياً يهدد أمن منطقة الخليج.

كما اتجهت السعودي إلى تحشيد الدعم العربي لمواجهة إيران فقد قامت بعقد اجتماع طارئ فـــي عـــام 2017 في القاهرة لدراسة التدخلات الإيرانية في المنطقة معتبرين هذه التدخلات تشكل تهديـــد للأمـــن العربي كما اتجهت في بيانها إلى وصف حزب الله في لبنان بالمنظمة الإرهابية مطالبين اياه بـــالتوقف عن نشر التطرف والطائفية والتدخل في شؤون الدول العربية الداخلية، كما اتجهت السعودية المهاجمـــة إيران بعدة أساليب دعائية مشكلة من القنوات الفضائية أهم عناصر التخوين لإيران ومهاجمتهـــا بعـــدة قنوات ومنها قنوات تتكلم باللغة الفارسية[2].

وفي آب/أغسطس 2018، وافقت السعودية على دخول دبلوماسي إيراني لتولي رئاسة مكتـــب لرعايـــة المصالح الإيرانية وقد اعتبرت تلك الخطوة ك خطوة دبلوماسية إيجابية فـــي تحســـين العلاقـــات بـــين البلدين، وقد أرجحة هذه الخطوة ك رؤية السعودية في حل الأزمة اليمنية والاقتتال الداخلي والطـــائفي في ظل وجود الحوثيين المدعومين من إيران، وبسبب المشروع الإيراني الطائفي فهي لم تتوقف علـــى التخوفات من قبل السعودية والإمارات بل طالت بعض الدول الخليجية الأخرى ك البحرين حيث شكلت

[1] شرقي، ماجد (2018). **الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب**، مجلة دراسات إيرانية، العـــدد 8- 9، ص 21.

[2] فرانس 24 (2017). **البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب يندد "بميليشيات إيران بالمنطقة" ويعتبر "حزب الله" منظمة "إرهابية"**، شبكة فرانس الإخبارية، على الرابط التالي:https://cutt.us/mpvVI

إيران مصدر للتخوفات البحرينية إلا أنها بحكم الجوار مع إيران فقد ارتبطت معها بعدد قليل من العلاقات الاقتصادية، حيث وقع البلدان اتفاقا يتعلق بمنع الازدواج الضريبي، ودعم التبادل لتسهيل الاستثمار البحريني في إيران، و تعاون مصرفي بين البلدين من خلال إنشاء بنك المستقبل الإيراني عام 2004، والذي يعتبر مشروع مشترك لتوسيع نطاق الأعمال التجارية بين اقتصاديات دول الخليج وإيران، إلا أنه واجه ضغوطا سياسية وقد تم إغلاقه نتيجة قطع العلاقات بين الدولتين في عام 2016[1].

أما بما يخص عمان من دول الخليج فهي على خلاف دول الخليج التي تميزت علاقاتها بالتوتر مع الجانب الإيراني حيث تقوم العلاقات العمانية الإيرانية على نوع من التعاون والشراكة وقد بلغت مع مساهمة عمان في صياغة الاتفاق النووي بين الغرب وإيران كما أن معالجة الملف السوري اختلف من ناحية معالجته من قبل البحرين التي أبقت على علاقاتها مع نظام بشار الأسد على خلاف دول الخليج كما أنها اتسمت بالحياد بما يخص التحالف العربي ضد الانقلاب الحيثي في اليمن والتي امتنعت عن المشاركة أو التصريح ضد الحوثيين[2].

وبالنسبة إلى الكويت فهي أيضا تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران ولو تخللتها بعض الأزمات فبالرغم من عدم وجود حدود برية بين البلدين إلا أن الحدود البحرية والغنية بالمعادن شكلت شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي وقد ازداد هذا التعاون أثناء اكتشاف البترول في الكويت وقد وقعت البلدين العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية من بينها اتفاقة الترانزيت والتجارة والتصدير والتبادل التجاري بين الموانئ كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات في عام 2014 أثناء زيارة أمير الكويت إلى إيران تضمنت استيراد الغاز الصلب وتسهيل دخول السلع والبضائع وتشجيع السياحة واتفاقيات الجمارك

[1] بلاط، شريفة، مرجع سابق، ص 126.

[2] البحش، عبده (2020). **لمحة عن العلاقات العمانية الإيرانية**، 24 بوست عن الرابط التالي https://24-post.com/art437.html

والخدمات الجوية والبيئية حيث وصلت الصادرات الإيرانية إلى الكويت في عام 2019 إلى 182 ألف طن ويقدر حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 150 مليون دولار سنويا[1].

أما الإمارات فقد استحوذت على 80 بالمائة من التبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من احتلال إيران لجزر إماراتية ثلاث هي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى،، وتعد إيران رابع شريك تجاري للإمارات وتتضمن أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية، وقد كانت الإمارات المنفذ الرئيسي للاقتصاد الإيراني، وللجزء الأكبر من الواردات التي يحتاج إليها في الوقت الذي تم الاتفاق على فرض العقوبات الدولية على إيران[2].

وقد تميزت العلاقات بين إيران وقطر بأنها علاقات وثيقة، وبخاصة على المستوى الاقتصادي وفي صناعتي النفط والغاز، ولكن تلك العلاقات توترت بعد أن قطعت السعودية علاقاتها مع إيران عقب الهجوم الذي وقع في كانون الثاني/يناير 2016 على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران، وسحبت سفيرها،وذلك سعيا منها لتخفيف الضغوط الخليجية عليها، وبالرغم من هذا التوتر فأنها كانت ترفض قطع العلاقات كاملة مع إيران، باعتبار أنها تتشارك معها في حقل الشمال والذي يعد مصدر ثروة قطر الرئيسية[3].

ولكن بعد إعلان ثلاث دول خليجية هي السعودية، والإمارات، والبحرين، بالإضافة إلى مصر قطع العلاقات مع قطر وفرض حصار بري وجوي وبحري في الخامس من حزيران/يونيو عام 2017، ظهرت إيران كبديل لقطر في تلبية حاجاتها التجارية حيث تعتبر المنفذ الوحيد من الجانب الشرقي، وأعلنت إيران عن دعمها ووقوفها بجانب قطر واستعدادها لإمدادها بالسلع والمواد الغذائية، والمحاصيل

---

[1] كتاب منظار، **مستقبل العلاقات الكويتية الإيرانية، منظار للدراسات**، عن الرابط الالكتروني: https://www.mentharkw.com/ar/view/US-Iranian_relations

[2] يحيى، آدم (2021). **رغم عقوبات واشنطن. لهذا تواصل الإمارات التبادل التجاري مع إيران**، صحيفة الاستقلال، أخذت بتاريخ (2022/1/27) عن الرابط الالكتروني التالي https://www.alestiklal.net/ar/view/4285/dep-news-1585005446

[3] جميل، كامل (2021). **رغم الخلافات السياسية.. ما مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إيران والخليج؟**' الخليج اونلاين،أخذت بتاريخ (2022/1/25)عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/BL3XA

الزراعية، وبخاصة أن حجم العلاقات بينهما والتي كانت جيدة ولا يوجد صراع بينهما كما كان الحال مع أغلب الدول الخليجية[1].

في الوقت الحالي تمتاز العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بالانفراج وانخفاض التصعيد، إلا أن الخلاف بين طهران وواشنطن بشأن تطوير البرنامج النووي الإيراني الذي ما يزال دون حل، وإذا لم يتم حل هذا الخلاف فمن المرجح أن يؤثر على علاقات إيران مع دول الخليج العربية حيث يعتبر المشكلة الأكبر في توتر العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تشكل العلاقات الثلاثية بين إيران ودول الخليج العربية وأمريكا آلية عمل الأمن الإقليمي في المنطقة خلال عام 2022، حيث تشكل القرارات الإستراتيجية الرئيسية التي اتخذتها هذه الدول منذ انسحاب الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي خطة العمل الشاملة المشتركة للتخفيف من حدة الوضع المتدهور لتلك الديناميكيات[2].

واعتماداً على ما سبق يشير الباحث على أن علاقات دول الخليج العربي مع إيران لم تكن على نمط واحد؛ بل تنوعت على حسب رؤية كل دولة لمصلحتها القومية، ففي حين نجد أن السعودية تنظر إلى إيران كعدو استراتيجي، نجد الإمارات تتعاون معها اقتصاديا وتجاريا، وكذلك قطر وعمان، والكويت.

3.4 العلاقات الخليجية مع تركيا

تعتمد دول الخليج في نظامها على الكثير من جوانب الشريعة الإسلامية، وحاولت جذب تركيا إلى جانبها،كما أن تركيا تنظر إلى دول الخليج على أنها مصدراً اقتصاديا مهماً في جميع الميادين الاقتصادية لما تمتلكه من مقومات طبيعية من بترول وغاز طبيعي الذي تقوم عليه اغلب الصناعات الحديثة وخاصة الصناعات العسكرية حيث عمدت سياسة تركيا الجديدة على تطوير صناعاتها العسكرية

---

[1] عبد العال، احمد (2018). **العلاقات القطرية– الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول 2022/1/18، عبر الرابط الالكتروني https://democraticac.de/?p=55690.

[2] آلفونة، علي (2022). **المعضلة الثلاثة: إيران ودول الخليج العربية والولايات المتحدة**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تاريخ الدخول،(2022/1/17) عبر الرابط الالكتروني https://agsiw.org/ar/triangular-travails-iran-the-gulf-arab-states-and-the-united-states-arabic/

كالطائرات بدون طيار، لـذالك تطورت العلاقات خاصة بعد عام 1973، حيث سـاندت دول الخلـيج تركيا أثناء الأزمة القبرصية الثانية سنة 1974، مما أدى إلى تعزيز العلاقات بين الطرفين، وبناء علـى هذه العلاقات قامت تركيا بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها عضو كامل العضوية عـام 1976، فقد استضافت العديد من مؤسسات المنظمة وشاركت في جميـع اجتماعاتهـا، كـذلك أنشـأت علاقات دبلوماسية ولأول مرة مع قطر والبحرين والإمارات وعمان، ثم أخذت العلاقات تأخذ بـالتطور أكثر من خلال التوسع في الزيارات الرسمية وعلى أعلى المستويات في نطاق المصلحة المشتركة[1].

وتعتبر الحرب العراقية الإيرانية إحدى الأسباب التي أدت إلى زيادة وتطوير العلاقات الخليجية التركية، حيث عمل كل من الطرفين في مجال التعاون الدفاعي والأمني الذي حصل في أثناء وقـوع الحـرب العراقية الإيرانية على أكثر من مسـتوى خاصة في مجال الصناعات العسكرية والحربية التركية،، كما شكل اجتياح القوات العراقية الكويت في عام 1990 مكاسب مادية من الولايات المتحدة ودول الخلـيج، إضافة إلى مكاسب سياسية، من خلال تعزيز دورها في حلف شمال الأطلسي[2].

وحاولت تركيا التحرك تجاه الخليج والعالم العربي منذ 1991 بحثاً عن دور وموقع في المنطقـة، بعـد فقدانها أهميتها لأهداف الغرب في المشرق العربي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وما تـلاه مـن انتهاء دورها في صد الزحف الشيوعي، إلا أنه تم النظر إليها وإلى دورها نظرة شك وريبة، خاصة في ضوء تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، وقلق القوى العربية الكبرى من أن يكون الدور التركـي فـي المنطقة على حسابها، فضلاً عن أن تركيا حاولت مقايضة المياه بالنفط عبر مشروع أنابيـب السـلام، الذي كان شعارها المياه مقابل النفط[3].

---

[1] العلاف، ابراهيم وجلود، ميثاق (2006). **العلاقات الخليجية- التركية 1973- 1990**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، ص 2.

[2] المرجع السابق.

[3] ناصر، شحاتة (2008). **تركيا والخليج العربي.. الآفاق والصعوبات**، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، تـاريخ الدخول 2022/1/15، عبر الرابط الإلكتروني https://www.ecssr.ae/reportsanalysis

بعد عام 2003 رأت الولايات المتحدة أن النموذج السياسي التركي يمكن أن يكون نموذجاً مثالياً للتغيير الديمقراطي في المنطقة العربية، مما شكل التخوف العربي تجاهها، لكن التحـــرك التركـــي اتجـــاه دول الخليج حاليا يتم بشكل أفضل؛ حيث فشل المشروع الأمريكي الذي كان يطمح إلى نشر الديمقراطية فـــي منطقة المشرق العربي وكون تركيا قريبه جدا من الدول العربية التي تشكل بعـــدا سياســـيا واقتصـــاديا وعسكريا مهما لأمريكا، وبالتالي لم يعد النموذج السياسي التركي مطروحـــاً، بالإضـــافة إلـــى أن دول الخليج تطلب الدور التركي في المنطقة وتلح عليه في إطار سعيها إلى حليف إقليمي قوي في مواجهـــة إيران وكون هناك مصالح مشتركة بين الخليج العربي وتركيا، خاصة في ظل المشكلات التي يواجههـــا العراق، وانكفاء مصر على نفسها، وانشغال باكستان بمشكلاتها الداخلية الخانقة، مما شكل ضعف كبير في حلفاء دول الخليج بالمنطقة إضافة إلى ذلك تدخل تركيا في وساطة بين سورية وإســـرائيل، الأمـــر الذي يخفف من القلق الخليجي تجاه علاقاتها مع إسرائيل والذي كان سبباً فـــي تـــوتر العلاقـــات بـــين الطرفين في الماضي[1].

أدى ظهور الربيع العربي إلى ظهور اختلاف في الرؤى بين تركيا وإيـــران ممـــا أدى إلـــى الرجـــوع للتنافس التاريخي بين البلدين فقـــد سعى القادة الإيرانيون من جانبهم إلى تصوير الربيع العربي على أنه يمثل صحوة إسلامية مستلهمة من الثورة الإسلامية في عام 1979 التي أطاحت بحكم الشـــاة ممـــا أدى إلى زيادة وتيرة التنافس، في المقابل فقد اعتبرت تركيا هذه الثورات تعبير عن الرغبة الشعبية العارمـــة لمزيد من الديمقراطية في الدول العربية، ورأت فيها فرصة كبيرة لتحقيق أهـــدافها التوســـعية وتقويـــة نفوذها الإقليمي، كما أدى الربيع العربي إلى تعزيز تصور القيادة الإيرانية أن وضع الجغرافيا السياسية في المشرق العربي هو في صالحها ولصالح تحقيق أهدافها في المنطقة، بالرغم من أن الواقع قد يكـــون

[1] الحمد، خالد (2020). **الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين (الطموح والمعوقات)**، المركز الـــديمقراطي العربـــي، عـــن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/rLuRj

غير ذلك، بسبب أن إيران هي نفسها عرضة لنفس القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي أدت إلى الإطاحة بالحكم بالاستبدادي في بلدان الربيع العربي[1].

وقد شهدت تركيا بعض التحولات في سياساتها الداخلية والخارجية عقب تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، فعملت على إعادة الاتصال بالشعوب التي لها تاريخ مشترك معها، ولها نفس المصير فأصبحت أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة في المجال الخارجي، وأعادت تقييم علاقاتها مع المشرق العربي، وبدأت بمساهمات إيجابية تجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي، كما تبنت سياسة العمق الاستراتيجي، وهما يؤكدان دور تركيا كقوة ناعمة تطبق سياسة صفر مشاكل مع الجيران، وعملت تركيا على تعزيز الروابط الإقليمية مع الدول العربية، وتغلبت على قضية رفض عضويتها من الاتحاد الأوروبي[2].

تعتمد إستراتيجية التحرك الخارجي لحزب العدالة والتنمية على الاهتمام بمنطقة الخليج وحرصها على تطوير العلاقة معها ضمن اهتمامها بتعميق روابطها في المشرق العربي كجزء من التوجهات الإسلامية، والذي ينظر إلى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حتى علاقتها مع إسرائيل لا يشكل أي إشكاليات في سياساتها الخارجية، خاصة أن الجهود التركية للالتحاق بالقطار الأوروبي تواجه مشكلات ومعوقات كبيرة وأخطرها ما يتعلق بالأبعاد الدينية والثقافية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى طلب تركيا الانضمام إلى الجامعة العربية بصفة مراقب، وحضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لفعاليات القمة العربية التي عقدت في مارس/آذار 2005.[3]

وقد رحبت البلدان العربية بالنموذج التركي، وبوجود دور أكبر لتركيا في المنطقة العربية، إلا أنه بعد عام 2010 من ظهور الربيع العربي، وتأييد تركيا له، في حين رفضتها النظم الحاكمة في منطقة الخليج كونه يعارض أنظمة الحكم في بلدانها، بالإضافة إلى تأييد تركيا ودعم لنظام حكم الإخوان المسلمين في

---

[1] لارفي ستيفن، نادر عارليظا (2013). **العلاقات التركية الإيرانية في الشرق الأوسط بات** متغيرا، مؤسسة راند، ص 7.

[2] بلاط، شريفة، مرجع سابق.

[3] ناصر، شحاتة، مرجع سابق.

مصر من إعلام موجة ضد النظام ودعم مادي وحمايتها لهم، بالإضافة إلى تضامنها مع قطر ضد المقاطعة المصرية – الخليجية، خلق نوعا من التخوف في التوجهات التركية في المشرق العربي[1].

وازدادت تحفظات الدول الخليجية على امتداد النفوذ التركي منذ القرار الخليجي بحصار قطر، حيث أصبحت تنظر إلى ذلك النفوذ بشيء من الريبة والشك والتخوف، وفي الوقت الذي ترى فيه تركيا أن ما يجري في المشرق العربي من رياح تغيير هي بمثابة بداية لنظام المشرق العربي الجديد وحالة من الانتقال إلى مرحلة أكثر حضارية وتطور،فقد سعت إلى تأمين وجودها فيه كعامل مؤثر وفاعل، واثبات وجودي في المنطقة، فهذه النظرة على خلاف ما تنظر إليه السعودية بأنه بداية لعدم استقرارها وتخوفها من تبعيات هذا التغيير، على امن السعودية الداخلي وخاصة النظام الحاكم، ومن هنا بدأت بعض المواقف فيما بينهما في حالة من التناقض والتوتر وعدم الاستقرار حيث إن النموذج التركي الذي يعرض محاولة لمزج النظام الإسلامي مع النظام الديمقراطي، وكذلك المصالح المشتركة بين تركيا وإيران سببان رئيسيان لا تتقبلهم معظم الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي، وعلى الأخص السعودية[2].

كما ويشير الباحث على أن مفهوم المصلحة القومية يحكم أيضاً العلاقات بين دول الخليج وتركيا؛ فبالرغم من العلاقات التركية الإيرانية، وكذلك الخلاف بين تركيا ودول الخليج بسبب اختلاف الرؤية تجاه الإخوان المسلمين إلا أن تركيا عملت على التعاون الاستراتيجي مع الخليج العربي لمواجهة نفوذ إيران ونفوذ روسيا في سوريا.

أما بالنسبة إلى العلاقات القطرية التركية، فهما يرتبطان بعلاقات اقتصادية قوية تقوم على التبادل التجاري، والعديد من الاتفاقيات بينهما في عدة مجالات كالطاقة، والبنية التحتية، والتصنيع، والمعدات العسكرية والسياحة، ومن تبعيات هذا التعاون إسهام الشركات التركية بصورة كبيرة في تطوير البنية

[1] بلاط، شريفة، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

التحتية لقطر، حيث قدمت هذه الشركات العديد من المساعدات اللوجستية والصناعية في مجال البنية التحتية القطرية، إضافة إلى أنابيب النفط والغاز ومصانع البتروكيماويات .كما اتفقت كل من قطر وتركيا على العديد من المواقف السياسية الخارجية خاصة في المشرق العربي كالأزمة السورية والأزمة المصرية، ومنذ الأيام الأولى للأزمة الخليجية، عقب فرض الحصار على قطر عام 2017 قدمت تركيا دعماً سريعاً وغير محدود عن طريق مد جسر جوي، وبحري؛ لنقل البضائع والمعدات إلى السوق القطرية لكسر الحصار[1].

كما تميزت علاقة تركيا بعمان بالاستقرار، بالرغم من الخلافات في بعض ملفات المنطقة، فكانت مع الدولة الكويتية تتميز بالتعاون، ففي شهر سبتمبر من عام 2017، وقعت تركيا والكويت ست اتفاقيات تعاون في عدد من مجالات الأمن والملاحة الجوية والاتصالات والاقتصاد والمالية، وقد وصل حجم الصادرات التركية إلى الكويت في2016 إلى 431 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات نحو 856 مليون دولار أمريكي، ووصلت قيمة المشروعات التي نفذتها شركات المقاولات التركية في الكويت إلى 6.5 مليارات دولار، وحجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا بلغ نحو 1.7 مليار دولار، وعدد الشركات الاستثمارية برأس مال كويتي في تركيا 300 شركة، إضافة إلى 388 فرعا لبنك كويت ترك الذي يمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة 62.24 بالمائة من أسهمه، وتأتي الكويت في المرتبة الأولى في مجال الاستثمارات بالعقارات في تركيا على مستوى دول الخليج، حيث يمتلك الكويتيون أكثر من 1691عقار[2].

ويؤكد الباحث اعتماداً على ما سبق أن العلاقات التركية مع دول الخليج وبخاصة السعودية لم تكن قائمة على العداء الشديد مثلما هو الحال مع إيران، إلا أن دول الخليج أصبحت تنظر إلى تركيا بعين الشك

---

[1] الإمام، محمد محمود (2018). **العلاقات الاقتصادية التركية– القطرية نمو متسارع وتعزيز للشراكة**، مركز الجزيرة للأبحاث، تاريخ الدخول 2021/1/22، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/8vWX6

[2] الجمهورية التركية وزارة الخارجية، **المشهد الاقتصادي للكويت والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والكويت عن** الرابط الالكتروني التالي للموقع:https://www.mfa.gov.tr/Kuveyt_Ekonomisi-arapca.ar.mfa

والريبة بعد موقفها من تأييد الإخوان المسلمين في مصر، ودعمها لقطر عقب فرض الحصار عليها، واستطاعت أن تحشد ضدها موقفاً عدائياً بمساندة الإمارات، والبحرين، فانعكست تلك التحولات على الصادرات التركية لتلك الدول بالانخفاض، ولا شك في أن العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيوية، ولكن من المهم ألا تصبح هذه العلاقات أسيرة القلق الخليجي من إيران؛ لأن ذلك سيدخل دول المجلس في صراع إقليمي صعب سعت على مدى سنوات طويلة إلى الابتعاد بنفسها عنه.

4.4 العلاقات الخليجية مع إسرائيل

تطورت العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية كدينامية جديدة لمنطقة المشرق العربي في القرن الواحد والعشرين وخاصة مع استلام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم والذي عمل على تقوية هذه العلاقات بشكل كبير، ففي منطقة محفوفة بالاضطرابات والحروب الأهلية المتفشّية والتحالفات الجيوسياسية المتغيّرة والتنافس بين التحالفات المتخاصمة التي تسعى إلى توسيع دوائر نفوذها اكتسبت هذه الدينامية أهمية إستراتيجية قوية من الجهة الخليجية بشكل خاص. وفيما بقيت العلاقات الرسمية مع إسرائيل لفترة طويلة مقيّدة نظرا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

وتجري دول الخليج محادثات سرية مع إسرائيل منذ عقود، ولكن القادة العرب لم يستطيعوا الإعلان عن هذه المحادثات بصورة علنية خوفاً من غضب الشعوب العربية، إلا أن اتفاق السياسات بين إسرائيل والدول الخليجية، وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف من إيران، قد يكون شجع الطرفين على الإعلان عن العلاقات بينهما في محاولة لإقناع الشعوب العربية بأن إسرائيل ليست دولة عدو، ولكن العدو هو إيران.[2]

---

[1] عبد الرحمن، عمر(2021). **نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في شرق أوسط متغير**، مركز بروكنجز الدوحة، تاريخ الدخول 2022/1/12، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/AEYbh

[2] السيد، تقى وآخرون (2021). **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 دراسة حالة (الإمارات _ البحرين)**، المركز الديمقراطي العربي، أخذت بتاريخ (2022/1/12) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/O4hEm

ويرى الباحث أن خوف حكام دول الخليج العربي من امتداد الربيع العربي، والقضاء على نظم حكمهم، شكل دافعاً لهم في التعاون مع أي قوى يمكن أن تساعدهم في الحفاظ على نظام حكمهم، ومن هنا برزت إسرائيل بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوى يمكن أن تدعم دول الخليج، في ظل احتياج إسرائيل إلى الاعتراف بها كقوى فاعلة في المنطقة العربية.

كما أن تحقيق مبدأ المصلحة القومية متوافر لدى الطرفين الخليجي والإسرائيلي وخاصة في ظل التقاء المصلحة الإقليمية في مجابهة إيران والتي تعتبر المهدد الرئيسي لأمن الدولتين الإقليمي، فقد شارك مسئولون في وزارة الحرب الإسرائيلية في حوارات سرية مع نظرائهم السعوديين بشأن احتواء إيران، ومن الناحية الاقتصادية فقد عقدت دول الخليج صفقات تجارية سرية مع شركات إسرائيلية على الرغم من ادعاء الخليج العربي مقاطعتها للسلع الإسرائيلية، لكنها تتحايل على ذلك من خلال شحن البضائع الإسرائيلية إلى بلادها تحت إشراف الشركات الأجنبية، وتشمل معظم هذه السلع المستوردة من إسرائيل تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الري الحديثة ثم انتقلت هذه العلاقات من علاقات سرية إلى علاقات علانية، وبدأ ذلك بإعلان إسرائيل في عام 2015 عن افتتاح مكتب تمثيلي لها في أبو ظبي، في مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة[1].

وللتأكيد على وثيقة العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج فقد قامت إسرائيل بتسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر إلى السعودية في عام 2016، وأكدت وزارة الحرب الإسرائيلية أن السعودية أعطت إسرائيل تأكيدات خطية بشأن الحفاظ على سلامة مضيق تيران، وقد استطاعت القيادة السعودية إيهام الشعب السعودي والإعلام العربي خاصة دول الخليج بأن عدوه الرئيسي هو إيران وليس إسرائيل من خلال وسائل إعلامها التي تحشد باستمرار ضد إيران، ومحاولة إظهار إسرائيل على انها

[1] عبد الرحمن، عمر، مرجع سابق.

صديق وليس عدو على حساب القضية الفلسطينية وأن إسرائيل يمكن أن تقف مع السعودية لصد الخطر الإيراني.[1]

وقد تطورت العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج لتصل إلى التعاون الاقتصادي حيث ظهرت بعض المبادرات من اقتصاديين وتجاريين إسرائيليين للمشاركة الاقتصادية مع السعودية والإمارات على اعتبار أن المشاركة غير الرسمية وان قطر ستمنع العزلة الاقتصادية عن إسرائيل، لذا اعتمدت «مبادرة السلام الإسرائيلية» التي أسسها إيدان غوفر في لندن على صفقات اقتصادية مع الأنظمة الخليجية كبوابة للسلام الدائم في المنطقة والتقارب السياسي والاقتصادي بينهم، في المقابل وسعت الأنظمة الخليجية تعاونها العسكري والاستخباري والأمني مع إسرائيل خاصة في قضايا المشرق العربي، حيث تم التوقيع على صفقات سرية بين إسرائيل وبعض أنظمة الخليج منها بيع الشركات الإسرائيلية عام 2011 ما يقدر بأكثر من 300 مليون دولار من التكنولوجيا العسكرية إلى الإمارات وحدها، تحت ذريعة حماية آبار النفط فيها، كما استوردت السعودية لحماية أمنها التكنولوجيا العسكرية المتطورة كون إسرائيل الرائدة في هذا المجال[2].

وفيما يتعلق بالعلاقات ما بين عُمان وإسرائيل، لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية، فقد اتخذت الحياد خاصة بما تضمنه القضية الفلسطينية وأنها لن تكون وسيط بين الطرفين لكنها ستقوم ب تقديم أفكار للتقارب أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي عُمان في عام 2018وقد اعتبرت الزيارة بأنها تمثل إنجازاً سياسياً مهماً للجانبين، وهي جزء من إستراتيجية إسرائيل الإقليمية، وأنه من الممكن بناء العلاقات دون تقديم تنازلات، ولكن من خلال الاحترام والمصالح المتبادلة[3].

[1] عبد الرحمن، عمر، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] بلاط، شريفة، مرجع سابق، ص 119.

وشكلت الاتفاقات الدبلوماسية التي وقعتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل في عام 2020 تقدماً كبيرا في العلاقات، مع أن العلاقات بين الطرفين لم تكن بالأمر الجديد، فقد أنشأت عدّة دول في المنطقة، صلات بإسرائيل في التسعينيات بعد أن وقّعت منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتّفاقيات أوسلو، من ضمنها قطر والبحرين وعمان ومع أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يتحقق، أصبحت العلاقات في الدول العربية مع إسرائيل غير واضحة الملامح، وبعد أوسلو، تطوّرت العلاقات بشكل سرّي وغير رسمي، وبقيت عموماً طيّ الكتمان بسبب التحريم المستمر لدى الجماهير العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل فيما لا يزال الشعب الفلسطيني تحت ظلم الاحتلال الإسرائيلي، وفي العام 2002، قادت المملكة العربية السعودية مبادرة السلام العربية، التي ثبّتت التسلسل في العلاقات العربية مع إسرائيل والتي حملت شعار دولة فلسطينية تبعاً لحدود العام 1967 أولاً، ثم تطبيعٌ للعلاقات مع العالم العربي[1].

وتشكل المملكة العربية السعودية جزءاً رئيسياً في العلاقات الخليجية الإسرائيلية حيث يضم دولاً ذات تفكير متشابه تسعى إلى تحقيق أهداف منسّقة في السياسة الخارجية، وتتشارك الدوافع الإستراتيجية مع الإمارات العربية المتّحدة والبحرين إزاء موقفها اتجاه إسرائيل، حيث أن العلاقات خاصة بالمجال الأمني والاستخباري جرت بين الطرفين بشكل سري، لكنّ المكانة الدينية في العالم الإسلامي وبصفتها خادمة الحرمين الشريفين والشرعية الدينية التي تقتضي على السعودية حمايتها جعلت من هذه العلاقة غير رسمية بالإضافة إلى وجود طبقة في المجتمع السعودي تنظر إلى إسرائيل على أنها و دولة محتله تعتدي على المسلمين.[2]

وتجلّت هذه المسألة بوضوح مع قطر، التي خضعت لحصار إقليمي فرضه المحور السعودي الإماراتي من يونيو 2017 إلى يناير 2021 بسبب سياستها الخارجية المتفرّدة والمنعزلة عن سياسات الخليج

[1] عبد الرحمن، عمر، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

العربي، فعلى غرار عمان، تعطي قطر الأولوية لسياسة خارجية مستقلّة عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المجاورة لها، لكنّها سياسة تشمل فكرة تطوير علاقة فعّالة مع إسرائيل، وهذا ما تقوم به من أواسط التسعينيات، وقد استفادت من هذه العلاقة لتؤدّي دوراً أكثر نشاطاً من أيّ من الدول النظيرة لها في مجلس التعاون الخليجي على الساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، ولا سيّما في غزّة كوسيط بين إسرائيل وحماس وكجهة تؤمّن الاستقرار المالي، ونظراً إلى مواقف قطر الإقليمية الأوسع خاصة في المشرق العربي والتنافس بينها وبين المحور السعودي الإماراتي بالرغم من تقاربهما في العام 2021، لكن من المستبعد أن تجعل العلاقات مع إسرائيل رسمية على المدى القريب. لكن قد تتمكّن من الاستفادة من المعارضة الواضحة لكن غير المعلنة للتخلّي عن الفلسطينيين لصالح إسرائيل، في حال باتت المكاسب كبيرة[1].

وقد اختلفت الكويت بعلاقاتها مع إسرائيل عن دول مجلس التعاون الخليجي والتي عارضت إقامة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي باعتبار أن إسرائيل دولة محتلة ولن يكون هناك أي تعاون في ظل هذا الاحتلال، وقال الشيخ الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح قبل وفاته بفترة قصيرة في سبتمبر" إنّ لا رغبة لدى الكويت في تغيير سياساتها الإقليمية وستكون آخر مَن يطبّع العلاقات"، وقد يرجع هذا الوفاء المستمر للفلسطينيين لعدة نواحي منها الطبيعة الأكثر تمثيلاً للسياسة الكويتية مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، بالإضافة إلى وجود برلمان ذي صلاحيات ونخبة فكرية متقدّمة نوعاً ما مع صلات تاريخية بالحركات القومية العربية، من بينها مجتمع العمال الوافدين الفلسطينيين الذي كان في فترة من الفترات كبيراً ونافذاً في الكويت.[2]

وتجسد دوافع الإمارات الديناميات الإقليمية المتغيّرة، حيث لا تعتبر الإمارات العربية المتّحدة إسرائيل عدوّةً أو تهديداً للاستقرار الإقليمي، على عكس النظرة المعيارية التاريخية إلى إسرائيل في العالم

[1] عبد الرحمن، عمر، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

العربي، فتبعاً للنظرة العالمية لولي عهد إمارة أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الذي أصبح قائد الإمارات بحكم الأمر الواقع عام 2014، فإن التهديدات الأساسية للإمارات العربية المتّحدة وحلفائها هي إيران والحركات الإسلامية، وقد كان لكلتا هاتَين الجهتين الرغبة في الاستفادة من حال عدم الاستقرار الإقليمي وقد عملتا على ذلك لتحسين موقعهما من خلال التدخّل الأجنبي في حالة إيران، ومن خلال العملية الديمقراطية في حالة تنظيم الإخوان المسلمين والتنظيمات التابعة لها التي يدعمها تحالف منافس ترأسه تركيا وقطر، في المقابل ترى الإمارات العربية المتّحدة إسرائيل كقوّة إقليمية جبّارة ومستعدة للجوء إلى القوّة لمواجهة الخصوم الإقليميين، بالتالي يعتبر إنشاء تحالف رسمي مع إسرائيل منطقياً على المستوى الاستراتيجي، لذا فيما صنّفت إدارة ترامب اتفاقيات التطبيع التي كانت وسيطتها على أنّها اتفاقيات سلام، كان الدافع خلفها بشكل واضح إنشاء التحالفات وليس بناء السلام[1].

ويؤكد الباحث على أن الاهتمام الأمريكي بأمن إسرائيل فرض على الدول الخليجية منطقياً إنشاء روابط مع إسرائيل، حيث سيساعدها ذلك على تحسين صلاتها الأمنية الخاصة بالولايات المتحدة، وترى الدول الخليجية أنّ السياسة الخارجية الأمريكية حسّاسة بشكل مفرط إزاء المصالح والمخاوف الإسرائيلية، وما تعلّمته الدول الخليجية أيضاً عن خبرة هو أن البروز كعدو ظاهري لإسرائيل لم يساعد علاقتها بالولايات المتحدة ولم يجعلها محبوبة في بعض الأوساط في المؤسسة السياسية والدبلوماسية الأمريكية وعرقل استحواذها على معدّات وتكنولوجيا عسكرية متطورة مخصصة لإسرائيل وجهات حليفة مقربة أخرى خارج المنطقة.

[1] عبد الرحمن، عمر، مرجع سابق، ص 119.

الفصل الخامس

حل الدولتين في سياق التحولات السياسية لدول المشرق العربي

5.1 تمهيد

واجه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الكثير من التحديات والمواقف المؤثرة خلال فترة هذا الصراع وخاصة خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة التغير السريع والكبير في للأوضاع المحيطة به والتي لا تؤثر على إمكانية التوصل أو عدم التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقط، ولكن تؤثر أيضاً على طبيعة الحل المطروح بشأنها وهو حل الدولتين المتفق عليه من بينهما سابقاً، وتتطلب جميع السيناريوهات المحيطة بالمسارات المحتملة في المرحلة الحالية وتأثيراتها خلال الفترة الانتقالية الراهنة والتي تتطلب وجود نقاشاً حقيقياً وفعالاً من جميع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حلول شاملة وعادلة لجميع القضايا المرتبطة بهذا الصراع وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الموقع عليها من الطرفين.

وقد شكلت فكرة حل الدولتين أملاً ممكناً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، فاعتبرها الكثيرون الأساس الثابت لدى الأطراف الفلسطينية التي وافقت على هذا الاتفاق إلى جانب الأطراف الإسرائيلية الموافقة عليه، بالإضافة إلى جميع الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بملف هذا الصراع، وقد اعتبر حل الدولتين هو الخيار الأنسب للطرفين؛ الفلسطيني الرسمي، وبعض المكونات الإسرائيلية، وفيما يتعلق بالطرف الفلسطيني الرسمي فإن هذا الاتفاق قد شكل حلا ممكناً للحفاظ على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية التي احتل الجزء الأول منها عام 1948، ثم الجزء الثاني عام 1967، أما من وجهة نظر بعض الأطراف الإسرائيلية فإن قيام دولة أو كيان فلسطيني إلى جانب كيان يهودي، يشكل الخيار الأنسب للحفاظ على يهودية الدولة العبرية في ظل هواجسها الديموغرافية، و تنامي أعداد الفلسطينيين وخاصة داخل الأراضي المحتلة عام 1948.[1]

[1] أبو ارشيد، أسامة (2015). **معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة، ص 1.

وبالنظر إلى طبيعة المشروع الإسرائيلي القائم على احتلال الأراضي الفلسطينية وإلغاء وجود سكانها الأصلين والاستيلاء على ممتلكاتهم وحقوقهم، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على هاجسها الديمغرافي ونقائها اليهودي من خلال سيطرتها الدائمة على الأراضي والثروات الفلسطينية، وهو الأمر الذي يهدد بتقويض إمكانيات قيام دولة فلسطينية نتيجة التوسع الاستيطاني المستمر في الضفة الغربية وشرقي القدس، كما يهدد الاستمرار في هذا التوسع بتحول معادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى صيغة دولة ديمقراطية لكل مواطنيها في جميع الأراضي المعروفة باسم فلسطين التاريخية، أو إلى صيغة أشبة بدولة ثنائية القومية العربية واليهودية، حتى لو قامت على أساس فصل عنصري، وهو ما تقوم إسرائيل حالياً بتطبيقه عملياً على أرض الواقع[1].

5.2 واقع القضية الفلسطينية عربياً قبل رؤية حل الدولتين

حافظت القضية الفلسطينية على موقع متقدم في قائمة الأولويات العربية منذ صدور وعد بلفور عام 1917 وحتى انطلاق الربيع العربي، إلا في بعض المحطات العربية المفصلية التي تراجع فيها الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية لحساب القضايا الوطنية الأخرى مثل الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت، لكنها عادت بعد ذلك باعتبار فلسطين أولوية عربية وقضية مركزية[2].

وظهرت بوضوح رؤية مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه اتجاه القضية الفلسطينية والتي كانت جميع مواقفه ثابتة وواضحة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني واستنكار الإجراءات والسياسات التي يمارسها الاحتلال بحقه، وقد كرست جهودها في إيجاد حل عادل وشامل ودائم لهذا الصراع، وقد ظهر ذلك جليا في دعم دول الخليج لعملية السلام في المشرق العربي وقد اعتبرته خيارا استراتيجيا عربيا منذ بدء دورته الأولى المنعقدة في عام 1981 حيث أكدت فيها على أن تحقيق السلم في الخليج العربي مرتبط

[1] أبو ارشيد، أسامة، مرجع سابق، ص13.

[2] فرحات، إبراهيم (2020). **هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية**، أخذت بتاريخ 2022/4/2عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/zzwUF

بتحقيقه في المشرق العربي الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف، وهذا يعني الاعتراف الصريح بأن حل القضية الفلسطينية هو الحل الوحيد لضمان الاستقرار في المشرق العربي، مما دفع دول الخليج إلى اعتبارها أولوية عربية، في ظل اعتبارها إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية وعدو مركزي ولا يمكن تحقيق الأمن بوجود هذا الاحتلال ومن هنا يظهر جليا عدم رغبة الخليج سابقا باحتضان إسرائيل في المشرق العربي.[1]

وقد عكست تناقضات المشرق العربي نفسها على القضية الفلسطينية منذ بدايتها حتى اليوم والتي تتجاذبها العديد من القوى العربية والإقليمية، فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993 وقفت دول وقوى الممانعة ضد الاتفاق وسعت إلى إفشاله حيث اعتبرته اتفاقا ينعكس سلبا على القضية الفلسطينية ولا يلبي الحد الأدنى من الحقوق والثوابت الفلسطينية، وهو بمثابة ضربة للموقف العربي الداعي إلى الانسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام 1967، وبناءا عليه عقد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 وذلك وفق قرار مجلس الأمن الدولي 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام.[2]

كما أصبح واضحاً أن هذه الأهداف التي تضمنتها إقامة دولة فلسطينية والتي شملت الإصرار على حق عودة اللاجئين، وحدود الدولة، والأماكن التي يمكن اعتبارها مدينة القدس تآكلت جميعها، إذ أصبحت هذه الأهداف بالنسبة إلى الأجيال الجديدة أشبه بالأحلام التي فقدت معانيها، وبذلك فقد المشروع الوطني الفلسطيني أهدافه المحددة، بالإضافة إلى فقدانه استراتيجيات منهجية للوصول إلى هذه الأهداف

---

[1] رئيس تحرير مجلة الفيصل (1988). **عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمناسبة انعقاد القمة الثامنة في الرياض**، مجلة فيصل العدد 132ص 12

[2] أبو سعدي، مخيمر (2020). **المتغيرات في الشرق الأوسط وأثرها على مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي**،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/PMKaM

وتحقيقها، وبالتالي بقيت الأهداف العامة موجودة كحق تقرير المصير والتحرر من الاحتلال وما إليه، وهذه أهداف أصبحت عامة بشكل كبير، ما لم يتم تعريفها ضمن مشروع جديد، ورسم الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إليها[1].

وتعتبر المرحلة التي كان الاعتقاد بها أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في عام 1967م هي احتلال لفترة زمنية معينة ستقود إلى حالة من المفاوضات لإنهائها وذلك حسب معادلات وحسابات عربية وفلسطينية، بالإضافة إلى اتفاق أوسلو وتبعياته الذي عمل على تكريس هذا الاعتقاد، والتي تمثلت بالمفاوضات التي لم تثمر في تحقيقه بالإضافة إلى النخب السياسية التي اعتقدت أن هناك مرحلة جديدة من المفاوضات التي ستقود إلى بناء الدولة، لذلك ليس من الصدفة أن الوعي الجديد الذي يشك في دحر الاحتلال قريباً قد استغرق أكثر من جيلين لينشأ، وهو الوقت الذي احتاج إليه الفلسطينيون في الداخل المحتل لالتماس أن مكانتهم كمواطنين داخل إسرائيل لم تعد مؤقتة في ضوء هذا الاتفاق، وأن المفاوضات لن تكون على مستقبلهم الجماعي[2].

ويشير الباحث في هذا المجال إلى واقع الاهتمام العربي الكبير بالقضية الفلسطينية تاريخيا باعتبار إسرائيل عدو موحد لجميع هذه الدول، حيث أن التناقضات بين الدول العربية لم يتجه نحو التعاون مع إسرائيل برغم هذه التناقضات، كما ساهم في ذلك دور الولايات المتحدة المتجه نحو إدارة الصراع في المنطقة للمحافظة على أمن إسرائيل في ظل وجودها بين الدول العربية وليس دمجها بمعاهدات تعاون وتطبيع كما هي سياستها اليوم.

5.3 القضية الفلسطينية وحل الدولتين قبل انتقال مركز القوى للخليج العربي

شغلت القضية الفلسطينية في العقود الماضية حيزا كبيرا فيما يتعلق بنمط السياسة الخارجية الخليجية، حيث كان لدول الخليج العربي العديد من مواقف التي أظهرت بها مساندتها ودعمها للدول العربية

[1] روحانا، نديم (2016). **فلسطين الجديدة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 27، العدد 105، ص 17

[2] المرجع السابق، ص 19.

والأخص القضية الفلسطينية في وجه إسرائيل، ولعل أهم هذه المواقف موقفها في الحروب العربية ضد إسرائيل، عندما شنّت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا ضد إسرائيل في أكتوبر 1973 وما فعلته من وقف تصدير النفط في ذلك الوقت للدول الداعمة لإسرائيل والذي اثبت فاعليته كقوة ضغط كبيرة يمكن من خلاله الاستفادة منه بشكل كبير، كما انه جعل الدول الداعمة لإسرائيل تتوقف عن دعمها العسكري، بالإضافة إلى موقفها من الممارسات الإسرائيلية في القدس المحتلة وسياسات التهجير والاستيطان والتعدي على حقوق الفلسطينيين وممتلكاتهم[1].

ولا يمكن إنكار ما قدمته الشعوب العربية والمسلمة بالإضافة إلى دول الخليج للقضية الفلسطينية، إذ كانت دول الخليج العربية في مقدمة الدول الداعمة للحق الفلسطيني، ويعود التغير المفاجئ في مواقف بعض هذه الدول في السنوات الأخيرة إلى ظهور دول مؤثرة ذات بعد توسعي كإيران والتخوف منها كدوله تهدف للهيمنة على منطقة الخليج العربي، الأمر الذي شتتت اهتمامها بالقضية الفلسطينية، وجعل تركيزها الرئيسي في شؤونها الداخلية وحماية أمنها من الأطماع الخارجية المحيطة بها، كما مارس الموقف القطري القريب من السياسة الإسرائيلية دوراً سلبياً في جوهر الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية رغم مواقف قطر الداعم لحركة المقاومة الإسلامية حماس بشكل خاص ودعم النضال الفلسطيني بشكل عام، مما يعني أن السياسة القطرية لعبت دوراً مهماً في الأطماع الإسرائيلية والضغوط الأجنبية، في حين دول الخليج الأخرى قامت بدعم القضية الفلسطينية مادياً وبجهود دبلوماسية ضخمة[2].

ومن الجدير بالذكر انه قبل أن تصبح دول الخليج في مركز القوى بعد الربيع العربي كان هناك تطبيع من قبل مصر والأردن والتين تم عزلهما عن محيطهما العربي مما شتت الوحدة العربية ليتسنى للاحتلال إدارة صراعه مع الفلسطينيين لا مع العرب،؛ الأمر الذي قاد إلى محاربة إقامة دولة فلسطينية، وقد تبين

---

[1] نوار، محمد (2015). **كيف نجح العرب في معركة الحظر النفطي على الغرب خلال حرب أكتوبر؟**، جريدة أخبار الخليج، البحرين، العدد: 13710.

[2] الفقي، مصطفى (2020). **دول الخليج والقضية الفلسطينية**، موقع العربية الالكتروني،، تاريخ الدخول 2022/1/18، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/9Cw40

ذلك أثناء عدم التزام إسرائيل بالقرارات الدولية التي صدرت بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو ما تتيحه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يمكن الفلسطينيين من منافسة ومطالبة إسرائيل حول الأرض المحتلة التي يعيش عليها الطرفان، وبذلك تصبح سياسة الاستيعاب للشعب الفلسطيني أمرا واقعاً لا تقبله إسرائيل، كما وتسعى إسرائيل للتهرب من استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا يريد دفع ثمن التطبيع مع الدول العربية في ظل اختلاف الدول العربية وضعفها، بالإضافة إلى تغييب دور دول الخليج بصورة واضحة لذلك فهي تطمح إلى التطبيع أولا ثم النظر في الوصول لاتفاق عربي معها لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

كما يشير الباحث بناءا على ما سبق أن القضية الفلسطينية شغلت حيزا كبيرا لدى الدول العربية والإسلامية عامه بالإضافة إلى دول الخليج قبل انتقال مركز القوه لها والتي اعتبرت أن القضية الفلسطينية هي أساس للاستقرار في الوطن العربي وان حل القضية الفلسطينية هي أولوية عربية بالإضافة إلى أن هناك إجماع من قبل دول الخليج على أن إسرائيل تشكل عدو مركزي لها و لا يمكن أن يتحقق الاستقرار بوجودها.

5.4 القضية الفلسطينية وحل الدولتين بعد انتقال مركز القوى للخليج العربي

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو مع إسرائيل عام 1993، لتقوم أغلب الدول العربية بالدخول بمسيرة التطبيع سراً وعلانية؛ تحت مبرر لسياساتهم التطبيعية أن الفلسطينيين المتصارعين مع الإسرائيليين قاموا بتوقيع اتفاق سلام فما الذي يمنعهم من الدخول في حالة سلام وتطبيع، وبالرغم من ذلك فقد سبق اتفاقية أوسلو العديد من اتفاقيات السلام مع إسرائيل كما حدث مع مصر التي قامت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام1978 أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات، واتفاقية السلام المصرية الصهيونية عام 1979، وكان لها دور في توجه الفلسطينيين لتوقيع اتفاق أوسلو 1993 والقاهرة1994،

[1] خلف الله، بهاء الدين (2020). **تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، مجلد 1، العدد 1، ص 215.

ثم تتالت الدول العربية في توقيع معاهدات سلام مع اسرائيل كالأردن التي دخلت في مرحلة تطبيع للعلاقات الرسمية بعد توقيع اتفاق وادي عربة عام1994، واتفقت سلطنة عمان مع اسرائيل على فتح مكاتب للتمثيل التجاري والتعاون التقني بين الجانبين في عام1995،وفي عام 1996 تبادلت قطر واسرائيل مكاتب التمثيل التجاري، وتحدثت الصحافة الصهيونية عن مفاوضات بين البحرين وإسرائيل لإقامة علاقات تجارية بينهما في عام1999،وقد تمكنت إسرائيل اثر ذلك من ربط علاقات دبلوماسية وتجارية مع غالبية دول شمال إفريقيا كتونس والمغرب وموريتانيا حيث أن موريتانيا تعتبر ثالث دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد مصر والأردن[1].

وشهدت المنطقة منذ عقد ثلاث تطورات لهم تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة، وهم الملف النووي الإيراني وتداعياته على المنطقة وما أسفر عنه من تخوف وتشكيل هاجس كبير لإسرائيل بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حيث جعل علاقات إيران مع الدول الغربية في حالة أزمة تم تهدئتها مؤقتاً بموجب اتفاق عام 2014 مع بقاء التوتر قائم حتى الآن وذلك لعدم توصله إلى اتفاق دائمة يحل هذا الملف وقد أدى ذالك إلى الإطالة ولمس السياسة الخارجية للعديد من الدول خاصة دول الخليج، و العامل المستجد الآخر فهو الربيع العربي وأحداثه التي تسارعت وانتشرت منذ أواخر عام 2010 وأحدثت تغييرات كبيرة في سياسات الدول الداخلية مما اثر على السياسات الخارجية لها، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بملف الإرهاب في المشرق العربي نتيجة غياب الأمن في الدول العربية وتبني القوى المؤثرة فكرة محاربة الإرهاب وهو ما تستخدمه لسرقة مقدرات وموارد الدول وتحقيق اهدافها في تلك المناطق، وقد لعبت وما زالت دول الخليج أدواراً فاعلة بعد الربيع العربي نظرا لإمكانياتها الاقتصادية الكبيرة بالإضافة إلى ضعف كبير في الدول المؤثرة سابقا في سياسات المشرق العربي.[2]

---

[1] دلول، احمد (2016). **الفلسطينيون والتطبيع مع العدو الصهيوني**، البيان، العدد 355، ص 28.

[2] نوفل، احمد (2015). **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،العدد الثامن، ص 8.

وحيال الربيع العربي فقد اعتبرت دول الخليج أن خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية، خاصةً في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، حيث كانت تعتمد على هذه الدول في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة في السياسة الخارجية العربية فيما عرف بمحور الاعتـــدال، وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحولات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ بل تحمل تحدٍ لهذه السياسات، مما أثر على مواقفهـــا وبخاصـــة اتجاه علاقاتها مع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية[1].

وقد أحدثت هذه التغيرات تغيير كبير على مفهوم ما يسمى عملية السلام في المشرق العربي من وجهـــة نظر دول الخليج والذي كان يشير إلى تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نظرا لعدة عوامل كالملف الإيراني والربيع العربي والعديد من التغيرات السياسية بمرور الوقت كالصراعات السياسية بين الـــدول العربية ومحاولة بسط نفوذها، حيث كانت التحركات والمواقف التي بدأت بعد الربيع العربي وما يسمى بتطور الإرهاب في المنطقة فرصه للاحتلال الإسرائيلي لتوســيع حــدودها وفــرض أجنــدتها علـــى الفلسطينيين، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة الكاملة لإسرائيل بجعل نفسها فاعلاً رئيســياً فـــي المشـــرق العربي بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لجعل إسرائيل حليفاً لدول الخليج حيث أصـــبحت تعتقد أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، خصوصا من النفوذ الإيراني على خـــلاف مـــا كانت تنادي به بان إسرائيل هي عدو أساسي في منطقة المشرق العربي وانه لا يمكن أن يكون هنـــاك سلام في المنطقة بوجود إسرائيل، ففي أغسطس 2019، صرح وزير الخارجية الإسرائيلي، يســـرائيل كاتس، بأن إسرائيل جزء من التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان ســـلامة الممـــرات البحرية، الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم عدة دول وهي السعودية والإمارات والبحـــرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، ويتناغم هذا التصريح مع ما صرح به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في عام 2018، لمجلة التايم الأميركية، عند سؤاله عن مدى توافق مصالح السعودية مع إسرائيل، قائلًا:

[1] نوفل، احمد، مرجع سابق، ص 11.

"لدينا عدو مشترك، ويبدو أن لدينا الكثير من المجالات المحتملة للتعاون مشيرا إلا أن إسرائيل هي حليفة للسعودية ودول الخليج في وجه إيران[1].

ولا شك في أن الدول العربية جميعها تأثرت في الربيع العربي وتبعياته وما أحدثه من صراعات طائفية ومذهبية وحتى عرقية قد أصابها ضرر بالغ، لكن كان الأثر الأكبر له على القضية الفلسطينية والتأثير المباشر عليها بالنظر لوجود إسرائيل وانشغال الدول العربية في شؤونها الداخلية، وضعف الجبهة الفلسطينية الداخلية من انقسامات بين اكبر حزبين سياسيين وسيطرة كل حزب على منطقه كحركة فتح التي تسيطر على الضفة الغربية وحركة حماس على قطاع غزه والذي سهل تغلغل الكثير من الدول في سياسات القضية الفلسطينية الداخلية والخارجية، فالتراجع من قبل الدول العربية وضعفها يقود إلى تقدم الاحتلال الإسرائيلي على حساب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أصبحت الأنظمة الرسمية وشعوبها أكثر انشغالاً بقضاياها الداخلية والتي تعتبر بالنسبة لها اكبر تعقيداً كالصراع في ليبيا والعراق وسوريا؛ أما القوى الإقليمية الكبرى (كإيران وتركيا)، فقد أدى انخراطهم المباشر في الصراعات الجارية في المنطقة، إلى تراجع أولوية القضية الفلسطينية بالنسبة لها بشكل كبير، ولا يقف الأمر عند الجهات الرسمية، والتي أصبحت تطال المستوى الشعبي، حيث تراجع مستوى التفاعل الجماهيري مع القضية الفلسطينية ونلاحظ ذلك جليا على المستوى الإعلامي ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة بظهور فكرة أن يعالج الفلسطينيون مشاكلهم مع الإسرائيليون لوحدهم وان البلدان العربية يكفيها ما هي عليه وهناك أصوات كانت تنادي بالتقرب من إسرائيل ليعود الأمان للدول العربية، لذا فإن النظرية القائلة بأن "التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية سيقود المنطقة إلى الاستقرار أصبحت غير مقنعة لكثير من الفاعلين؛ فالمنطقة لا تبدو مقبلة على الاستقرار بغض النظر عن اتجاه الأحداث في فلسطين[2].

---

[1] شعبان، عمر (2020). **التطبيع وضرورة استعادة زمام المبادرة والفعل**، مركز الديمقراطية في الشرق الأوسط، أخذت بتاريخ 2022/4/25، عبر الرابط الالكتروني https://pomed.org/

[2] المرجع السابق.

وتسارعت خطوات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، وقد توسعت المواقف الرسمية العربية التي أعلنت عن هذا التطبيع في فترة ترامب الرئاسية وذلك سعيا لدمج إسرائيل في المنطقة العربية والتي تعتبر بيئة معادية لها وذلك على خلاف تاريخهما الحضاري والثقافي بل حسب سمات الجغرافية الاقتصادية ونظام السوق العالمية، والتي كان الهدف منها خلق مركز سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من إسرائيل كمركز ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وأمنيا وتكنولوجياً ومدنياً[1].

ومن المعروف أن العلاقات العربية الإسرائيلية تقدم مردود ايجابي لإسرائيل فهي تولي إقامة هذه العلاقات أهمية قصوى، فبالرغم من استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية في فلسطين ومحاولة شرعنة الاحتلال لها، ما زالت تسعى إسرائيل إلى تطبيع علاقاتها وتعزيزها مع الدول العربية والإسلامية خاصة الدول القريبة من حدود فلسطين التاريخية و إلى التوصل إلى اتفاقيات سلام معها، حيث واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي نادت به مبادرة السلام العربية عام 2002 واستعاض عنه بمبدأ "السلام مقابل السلام"، لتجنب التخلي عن سياسات إسرائيل الاستيطانية حيث يدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وعقد اتفاقيات معها، قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، يزيل أحد أهم عناصر القوة للفلسطينيين، ويعزلهم عن عمقهم العربي والإسلامي، مما يسهل على إسرائيل تهميش القضية الفلسطينية والتفرد بها وكسر إرادتهم، وفرض الاستسلام عليها، مما يحرمهم من إقامة دولة أو حل الدولتين ليتسنى للاحتلال الإبقاء على دولة واحدة وهي دولة إسرائيل وهذا ما يؤكد على استمرار إسرائيل في إنكار أن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع العربي الإسرائيلي وتسعى إلى إيجاد مصالح مشتركة بينها وبين العديد من نظم الحكم العربية من دون حل للقضية أو محاولة تطبيق

[1] شعبان، عمر، مرجع سابق.

الحلول السابقة القائمة على حل الدولتين المتفق عليه ضمن مبادرات السلام الموقعة بين الطرفين سابقاً.[1]

ولا يخفى علينا الدور الأمريكي الكبير في دمج إسرائيل في الدول العربية ولتي تعتبر أن أي عداء تجاه إسرائيل من دول الخليج أو أي دولة، خطوة عدائية ضد مصالحها، لذا تريد أن تحقق الأمن لإسرائيل وإبعاد الدول خاصة العربية عن أي صراع معها، فقد عمدت إلى الحد من نسبة مشاركة دول الخليج في استعدادها للمشاركة بشكل فعال في القضية الفلسطينية، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل السياسة والاقتصادية،والأمنية على حساب الموقف الفلسطيني، وإبعاد الدول العربية وخاصة الخليجية عن دعم القضية الفلسطينية لذلك قامت على إلزامها بمعاهدات سلام كما حدث مع مصر والأردن، وإن اختلفت الظروف في جميع الحالات مما قاد إلى نبذ الصراع العربي الإسرائيلي واقتصاره على فلسطين فقط[2].

وتعتبر العلاقات الدبلوماسية بين الدول من الأساسيات في النظم السياسية والسياسيات الخارجية التي تربط الدول يبعضها حيث أن جميع الدول ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع دول أخرى في حين انه يربطها علاقات عدائية مع دول أخرى كما وتعتبر العلاقات الدبلوماسية والسياسات الخارجية روابط لتلك الدول، مما يستوجب احترام المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها، لكن ما يحدث بين بعض الدول العربية بالأخص دول الخليج وإسرائيل ليس بالعلاقات الدبلوماسية كما تدعي تلك الدول بل هي عملية تطبيع للعلاقات بالرغم من كل مبرراتها وظروفها التي جعلتها تقوم بمثل هذا التطبيع،لا سيما تحت الضغط الأمريكي على بعضها، وحاجتها الماسة للخروج من الأزمات الاقتصادية إلى دول تتمتع باكتفاء ذاتي

[1] كتاب وحدة الدراسات السياسية (2020). **اتفاق "أبراهام " تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل**، ص4 عن الرابط الالكتروني التالي https://cutt.us/b17f9

[2] خلف الله، بهاء الدين (2020). **تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، مجلد 1، العدد 1،.ص 211

وقدرة على توفير متطلبات شعوبها، خاصة بعد اكتشاف النفط وحدوث الطفرة العمرانيـــة والاقتصـــادية لها[1].

وبناءً عليه يشير الباحث إلى التغير الكبير في مواقف الدول الخليجية بعد انتقال مركز القوة لهـــا حيـــث أنها اعتبرت القضية الفلسطينية قضيه ثانوية يتم معالجتها مستقبلا وان التطبيع مع إســـرائيل لا غبـــار عليه تحت عدة ذرائع كأنه يخدم القضية الفلسطينية، كما يشير الباحث إلى التغير الكبير الحاصـــل فـــي العلاقات الخليجية الإسرائيلية والتي اعتبرت إسرائيل حليف لها بعد عداء طويل وقد اعتبرتها لا تشـــكل خطر على أمنها بقدر ما تشكله إيران وان العدو المركزي حاليا هي إيران وبعض الدول الخارجية ذات أطماع توسعية كتركيا.

[1] خلف الله، بهاء الدين (2020). **تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلســـطيني**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، مجلد 1، العدد 1، ص 208.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. أدت أحداث الربيع العربي إلى خروج دول ذات وزن سياسي من معادلة المشرق العربي وظهور دول أخرى وهي السعودية والإمارات وقطر وتحاول كل دولة من هذه الدول عمل تحالفات تضمن لها البقاء كلاعب أساسي في المشرق العربي وتحقيق مصالحها الشخصية بعيدا كل البعد عن مصالح الدول العربية الأخرى.
2. أدت التحولات السياسية في المشرق العربي إلى ظهور قوى جديدة غير عربية تحاول رسم سياساتها وتحقيق مصالحها كتركيا وإيران وإسرائيل بالإضافة إلى التدخلات الكبيرة من قبل الدول العظمى كالولايات المتحدة ودول أوروبا وروسيا مما أدى إلى انهيار الترابط ووحدة القرار العربي وتحييد قرارات جامعة الدول العربية.
3. تنظر الدول العظمى إلى استغلال الإضرابات في المشرق العربي بما يحقق مصالحها بعيدا عن الشعارات التي تنادي بها من حريات وحقوق للإنسان أو قانون دولي وهي حريصة كل الحرص على المنافسة باستقطاب الحكومات العربية إلى جانبها لذلك اتسمت مواقف الدول العظمى بالبداية بعدم التدخل حتى يتم تقييم الوضع السياسي في الدول العربية وتقدير من سيستلم مقاليد الحكم لمحاولة استقطاب هذا النظام بما يؤمن مصالحها ويحقق أهدافها سواء كانت سياسية أو عسكرية كحماية قواعدها في الدول العربية أو اقتصادية كتوفير الطاقة والنفط والغاز بالإضافة إلى جعل هذه الدول مركز استهلاكي لصادراتها.
4. التطبيع مع دول الخليج مع اسرائيل شكل لها نقطة قوة في تثبيت ركائزها الاستيطانية في أراضي فلسطين المحتلة خاصة وان التطبيع اتجه نحو عقد اتفاقيات اقتصادية وأمنية وعسكرية، كما فتح لها الطريق نحو الإبقاء على سياسة الاستيطان مبتعدة عن القوانين الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن 242 المقتضي بحل الدولتين.

5. أدى الربيع العربي وانتقال مركز القوى للخليج إلى تهميش القضية الفلسطينية وجعل التهديد الإيراني ومحاربته هو الهدف الرئيسي لها مما جعلها تقوم بالتطبيع مع إسرائيل لمواجهة هذا الإرهاب وتحويل إسرائيل من دولة ذات عداء إلى صديق يمكنها الاعتماد عليه حسب وجهة النظر الخليجية مما انعكس سلبا على القضية الفلسطينية وحل الدولتين حيث فقدت إحدى أهم عناصر القوة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهو الموقف العربي الداعم لها.
6. تحول كبير في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية من الوساطة إلى مقدمة حل تتجاهل به المصالح الفلسطينية و متحيزة إلى أهداف الاحتلال الاستعمارية مستعملة جميع إمكانياتها للضغط على الشعب الفلسطيني للرضوخ لما تقدمه من حلول واقتراحات، بالإضافة إلى التغيير في مفهوم الصراع لدى الولايات المتحدة الأمريكية والذي تحول من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نظرا لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.
7. انعكس التحول السياسي في دول المشرق العربي بعد أحداث الربيع العربي سلبا على القضية الفلسطينية بانهيار الدعم العربي للقضية الفلسطينية والذي افقدها عنصر مهم من عناصر القوه السياسية بل أصبح عنصرا سلبيا على القضية بعد توجه العديد من الدول الى تطبيع العلاقات خاصة بالمجال الأمني والسياسي، وبرغم بعض التصريحات التي قد تكون لصالح القضية الفلسطينية في بعض الأحيان لكنها تفتقد إلى العمل بها.
8. أصبحت فكرت حل الدولتين وإقامة دوله فلسطينية بجانب دولة إسرائيل أمراً شبة مستحيل نظرا لمجريات الأحداث بعد الربيع العربي وتوغل إسرائيل في سياسة الاستيطان والقوانين العنصرية ضد الفلسطينيين وعدم وجود رادع عربي او عالمي لهذه السياسات.

التوصيات

واعتماداً على نتائج الدراسة يوصى الباحث بما يلي:

1. ضرورة تطوير رؤية وإستراتيجية عربية موحدة من اجل مواجهة التطبيع مع إسرائيل ومنع الأخيرة من ممارسة عدوانها على الشعب الفلسطيني.
2. تغيير سلوكيات وعقائد الدول العربية وثقافاتها تجاه إسرائيل وإلغاء كافة التسهيلات التي وهبتها للأخير، من أجل تكوين لوبي ضاغط عليها للتوصل لحل ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
3. تفعيل الإمكانيات والآليات والطاقات العربية والإسلامية والبشرية، عبر منظومة موحدة تقوم على أساس تحقيق ونزع حقوق الشعب الفلسطيني
4. مواجهة التطبيع، واستغلال القومية العربية في تحويل الصراع إلى مستوى اجتماعي وسياسي وثقافي وديني يسهم في رفض التطبيع.
5. الاستفادة من المواقف الدينية والاجتماعية لدعم إستراتيجية من خلال البيانات والتوعية والإرشاد لخطورة التطبيع مع إسرائيل، والتذكير بما جنته الدول المطبعة منذ عقود.
6. التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002.
7. ضرورة تفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وتوحيد الخطاب الفلسطيني الرسمي، واستعادة الحالة الفلسطينية على طبيعتها قبل الانقسام السياسي بحماية دولية، لمواجهة التطبيع والتوسع الإسرائيلي داخل العالم العربي على حساب القضية الفلسطينية.
8. الاستمرار في السعي للانضمام إلي المنظمات والمعاهدات والمواثيق والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى اللجوء للمحاكم الدولية.

المراجع العلمية

الكتب

1. سكوبيل، اندرو (2016)، الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، ترجمة ايريزا نادر، كاليفورنيا: مؤسسة راند للنشر.

2. العلوي، ياسر(2014) معجم المصطلحات السياسيةر، معهد البحرين للتنمية السياسية.

3. الكواز، محمد (2014)، العلاقات السعودية الايرانية 1979–2011، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1.

4. المصري،عويسان(2011) موسوعة المفاهيم الاسلامية العامة (ص1246–1248) الطبعة1.

الرسائل

1. أبو ارشيد، أسامة(2015)، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الدوحة.

2. أبو اللبن، عماد (2017) السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2000–2015)، جامعة الأقصى، غزة/فلسطين.

3. ابو علبة، فارس (2018) التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثرة على الدور الإقليمي التركي (2011–2017) جامعة النجاح، نابلس /فلسطين.

4. ابو عون، اسلام (2017) تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس/ فلسطين.

5. الأصطل، أحمد (2016) العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000–2015) جامعة الأقصى، غزة /فلسطين.

6. الاغا، محمد (2015) العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاسها على القضية الفلسطينية (2006–2013) جامعة الأقصى، غزة /فلسطين.

7. جبر، ظافر (2013) أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس /فلسطين.

8. داوود،سعيد(2002)التطبيع بين المفهوم والتطبيق دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي،رسالة ماجستير،جامعة بيرزيت/ فلسطين.

9. موسى، ابراهيم (2018)، الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي: دراسة تحليلية نقدية الحالة اليمنية والسورية أنموذجا، جامعة ملايا، كولالمبور/ ماليزيا.

الدوريات

1. الأنباري، احمد(2016)، العلاقات الايرانية– الخليجية وتطوراتها بعد عام 2011، مجلة دراسات دولية، العدد 66.

2. بلاط، شريفة(2020)، مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية: دراسة حالة لعلاقة دول الخليج بكل من تركيا وإيران وإسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية، مجلد21.

3. الجبوري، خلف رمضان (2018) ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، مجلة الرافدين للحقوق، 63(18).

4. حافظ، زياد(2016). تقدير موقف منطق الصراعات في المشـــهد السياســـي العربـــي الـــراهن، المستقبل العربي، العدد 448.

5. الحسيني، سنية (2015) سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحـــولات إســـتراتيجية جديدة في المنطقة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الســـنة 38، العـــدد 440، بيروت.

6. حميد، سالم وآخرون (2014)، اوهام الربيع العربي وكوارثة التي لا تحصى، مركـــز المزمـــاه للنشر والبحوث، الإمارات.

7. خلف الله، بهاء الدين،(2020)، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية فـــي ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، مجلد 1، العدد 1.

8. دلول، احمد(2016)، الفلسطينيون والتطبيع مع العدو الصهيوني، البيان، العدد 355.

9. روحانا،نديم (2016)، فلسطين الجديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلد 27، العدد 105.

10. رئيس تحرير مجلة الفيصل (1988)، عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمناســـبة انعقـــاد القمة الثامنة في الرياض، مجلة فيصل العدد 132.

11. السادة ايناس،العيساوي علي(2019)، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية – الخليجية (توازن ام اختلال)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1.

12. ساعو، وليدة (2014) الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوســـتراتيجية ومتغيـــرات المنطقة العربية –دراسة حالة سوريا، جامعة محمد خيضر /بسكره/الجزائر.

13. شحاتة دنيا.مريم وحيد (2011)، محركات التغيير في العالم العربي، العدد 148 القاهرة.مجلد 46.

14. شرقي، ماجد(2018)، الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب، مجلة دراسات إيرانية، العدد 8- 9.

15. عبادي، اسلام (2017)، الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ع(3).

16. عبد الشافي، عصام (2020)،السياسات الدولية تجاه الثورات العربية المحددات والمسارات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة

17. عتريسي، طلال (2016)، العلاقات العربية- الايرانية". المستقبل العربي، 448(39،).

18. العلاف، ابراهيم وجلود، ميثاق(2006)، العلاقات الخليجية- التركية 1973- 1990، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5.

19. العلمي، فريدة (2018)، البرغماتية:السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، جامعة باتنا،العدد التاسع،المجلد 2.

20. عمر،فرحاتي(2008)، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية العدد29 جامعة بسكرة في الجزائر.

21. محمد، ساجد(2018)، الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب، مجلة دراسات إيرانية، العدد 8- 9.

22. مهدي، سيماء (2021) الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الليبية،الحوار المتمدن،العدد 7099

23. نوار هاشم،طعمة امجد(2015)، من الثورات العربية "ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجا"،سياسات عربية،العدد12.

24. نوار، محمد (2015)، كيف نجح العرب في معركة الحظر النفطي على الغرب خلال حرب أكتوبر؟،جريدة أخبار الخليج، البحرين، العدد: ١٣٧١٠

25. نوفل، احمد (2015)، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،العدد الثامن،

26. هياجنة، عدنان (2016) التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية/ الأردن.

مواقع الكترونية

1. ابراهيم، نهال (2016)، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية فى دول الربيع العربي دراسة حالة "اليمن _ سوريا، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول 2021/8/2 عن الرابط الالكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=34751.

2. أبو سعدي، مخيمر (2020)، المتغيرات في الشرق الأوسط وأثرها على مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/PMKaM.

3. الإمام، محمد محمود(2018)، العلاقات الاقتصادية التركية– القطرية نمو متسارع وتعزيز للشراكة، مركز الجزيرة للأبحاث، تاريخ الدخول 2021/1/22، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/8vWX6.

4. ايوب، خليل (2011)، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن بتاريخ 2021/7/15، على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741.

5. البحش، عبده (2020)، لمحة عن العلاقات العمانية الإيرانية، 24 بوست عن الرابط التالي https://24-post.com/art437.html.

6. بهاز، حسين (2019). التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، اخذت بتاريخ 2021/7/20 عن الرابط الالكتروني التالي https://arabprf.com/?p=1836

7. الجمهورية التركية وزارة الخارجية، المشهد الاقتصادي للكويت والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والكويت عن الرابط الالكتروني التالي للموقع: https://www.mfa.gov.tr/Kuveyt_Ekonomisi-arapca.ar.mfa.

8. جميل، كامل (2021) رغم الخلافات السياسية.. ما مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إيران والخليج؟' الخليج اونلاين،أخذت بتاريخ (2022/1/25)عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/BL3XA.

9. حرمل،جبران (2013)، ثورات الربيع العربي.رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، الحوار المتمدن، العدد4063، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286.

10. الحسن،عمر (2015)، القوى الإقليمية في الشرق أوسطية:إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات أخذت بتاريخ(2021/8/22)عن الرابط الالكتروني التالي: https://studies.aljazeera.net/en/node/2732.

11. سالم، بول (2011) الربيع العربي: أي تداعيات على الدول المؤثرة؟، مركز كالكوم كيرر – كارينبغي للشرق الأوسط، على الرابط https://carnegie-mec.org/2011/04/14/ar-pub-43589.

12. السيد، تقى وآخرون (2021) السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 دراسة حالة (الإمارات _ البحرين)، المركز الديمقراطي العربي، أخذت بتاريخ (2022/1/12) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/O4hEm.

13. سيف، أحمد عبد الكريم (2013)، إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية، تاريخ الدخول (2021/7/22) على الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/2584.

14. الشرق الأوسط (2016)، هل ينهي عصر الرئيس ترامب آثار «الربيع العربي، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي: https://www.mandabpress.info/news36674.html.

15. شعبان، عمر(2020)، التطبيع وضرورة استعادة زمام المبادرة والفعل، مركز الديمقراطية في الشرق الأوسط، أخذت بتاريخ 2022/4/25، عبر الرابط الالكتروني https://pomed.org/.

16. الشمري،عبد الكريم (2016)، لمذا فشلت الثورات،القبس،أخذت بتاريخ (2021/2/17) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/YjTlb.

17. عبد الرحمن، عمر(2021)، نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في شرق اوسط متغير، مركز بروكنجز الدوحة، تاريخ الدخول 2022/1/12، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/AEYbh.

18. عبد الشافي، عصام (2011) الثورات العربية: الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، تاريخ الدخول 2021/7/4 على الرابط https://cutt.us/5njl1.

19. عبد العال، احمد (2018) العلاقات القطرية– الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول 2022/1/18، عبر الرابط الالكتروني https://democraticac.de/?p=55690.

20. عبدالحي،وليد (2012)، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، أخذت بتاريخ (2021/7/25) عن الرابط الالكتروني التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html.

21. عبدالله، جمال (2016)، السعودية وإيران: صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات ص3 أخذت بتاريخ 2022/1/20 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/T2Bxq.

22. عرفات، إسراء (2020/1/9)، البوعزيزي حكاية شرارة توقد كل حين، فسحة، أخذت بتاريخ (2020/8/31) عن الرابط الالكتروني التالي:https://cutt.us/0H7dc

23. عقل،زياد (2019)، 8 سنوات على الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي،مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عن الرابط التالي: https://cutt.us/XzJ53.

24. عيادي، اسلام (2017) الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط،، المركز الديمقراطي العدد الثالث أخذت بتاريخ 2021/8/2 عن الرابط الالكتروني التالي https://cutt.us/erkr3.

25. فرانس 24 (2017)، البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب يندد "بميليشيات إيران بالمنطقة" ويعتبر "حزب الله" منظمة "إرهابية"، شبكة فرانس الإخبارية، على الرابط التالي: https://cutt.us/mpvVI.

26. فرانس ا ف ب (2017) ما هو حل الدولتين وما هي البدائل التي قد تحل مكانه، وكالة frans 24 الإخبارية، أخذت بتاريخ (2021/2/12) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/tplgj.

27. فرانس24 (2021)، الرياض تطرد السفير اللبناني وتستدعي سفيرها للتشاور من بيروت على خلفية تصريحات اعتبرتها مسيئة،فرانس24،أخذت بتاريخ 2022/1/10 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/EvAht.

28. فرحات، إبراهيم (2020)، هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، أخذت بتاريخ 2022/4/2عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/zzwUF.

29. الفقي، مصطفى(2020)، دول الخليج والقضية الفلسطينية، موقع العربية الالكتروني،، تاريخ الدخول 2022/1/18، عبر الرابط الالكتروني https://cutt.us/9Cw40.

30. القدس (2021)، «الربيع العربي» في عيون إسرائيلية: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع، القدس اليوم، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/EORey.

31. كتاب منظار، مستقبل العلاقات الكويتية الإيرانية، منظار للدراسات، عن الرابط الالكتروني: https://www.mentharkw.com/ar/view/US-Iranian_relations.

32. كتّاب موقع بوصلة(2019)،عوامل نجاح الثورة،بوصلة، أخذت بتاريخ (2021/2/17) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/4NBLV.

33. كتاب وحدة الدراسات السياسية (2020)، اتفاق "أبراهام " تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل، ص4 عن الرابط الالكتروني التالي https://cutt.us/b17f9.

34. كوش، عمر (2011) تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي جريدة العرب الاقتصادية،أخذت بتاريخ (2021/7/25) عن الرابط الالكتروني التالي: https://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html.

35. لفونة، علي(2022)، المعضلة الثلاثة: إيران ودول الخليج العربية والولايات المتحدة، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تاريخ الدخول،(2022/1/17) عبر الرابط الالكتروني: https://agsiw.org/ar/triangular-travails-iran-the-gulf-arab-states-and-the-united-states-arabic/،

36. محيو،سعد (2012)، روسيا والربيع العربي: ارتباك وحيرة وبراغماتية، swissinfo، أخذت بتاريخ 2021/7/20 عن الرابط التالي: https://cutt.us/lHXYu.

37. مليحة،بينليا (2015)، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، إعادة تشكل ما بعد الثورات العربية، موقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 2021/7/28 عن الرابط: http://studies.aljazeera.net.

38. ناصر، شحاتة(2008)، تركيا والخليج العربي.. الآفاق والصعوبات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ الدخول 2022/1/15، عبر الرابط الإلكتروني https://www.ecssr.ae/reportsanalysis.

39. نوار،إبراهيم (2016)، محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز، المركز العربي للبحوث والدراسات أخذت بتاريخ (2021/7/22) عن الرابط الالكتروني التالي: http://www.acrseg.org/38097/.

40. وادي، عبدالحكيم (2014)، الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات،دنيا الوطن، أخذت بتاريخ 2021/7/25 عن الرابط الالكتروني التالي: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/01/31/319186.html.

41. وكالة CNN بالعربي، (2015/8/22)،اليوم تاريخي في السعودية.. النساء يبدأن بالتسجيل للتصويت بالانتخابات. أخذت بتاريخ (2020/8/31) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/xoGs6.

42. يحيى، آدمم(2021) رغم عقوبات واشنطن. لهذا تواصل الإمارات التبادل التجاري مع إيران، صحيفة الاستقلال، أخذت بتاريخ (2022/1/27) عن الرابط الالكتروني التالي https://www.alestiklal.net/ar/view/4285/dep-news-1585005446

43. يوسف أحمد،(2019/11/7)، لأول مرة البرلمان بالانتخاب "قطر تتحصن بالانتخاب، شبكة الأناضول،أخذت بتاريخ (2020/8/32) عن الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/xrZXR

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

POLITICAL TRANSFORMATIONS IN THE STATES OF THE ARAB EAST (2011-2022) AND THEIR REPERCUSSIONS ON THE TWO-STATE SOLUTION

By
Mohammed Najeb Theeb

Supervisor
Dr. Raed Neirat

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2022

POLITICAL TRANSFORMATIONS IN THE STATES OF THE ARAB EAST (2011-2022) AND THEIR REPERCUSSIONS ON THE TWO-STATE SOLUTION

By
Mohammed Najeb Theeb
Supervisor
Dr. Raed Neirat

Abstract

This study has sought to understand the domestic political changes in the Arab East states after the Arab Spring and the change in their foreign policies towards the Palestinian cause. The study, in addition, has investigated the extent of influence of Arab relations, with the USA and Israel, on the two-state solution and the extent of impact the Game Theory has on the Palestinian cause and the relations and disputes between the powers in the Arab region. One hypothesis in this study is that one of the repercussions of the political transformations in the Arab East is the weakness of the central powers in the Arab countries, thus weakening Arab pressure on Israel to accept the two-state solution. Another hypothesis is that Arab countries' normalization of relations with Israel weakens opportunities for a just and comprehensive peace and makes Israel cling more to its categorical rejection of establishment of an independent Palestinian state.

In this study, the researcher has used the recovery approach (retrospection of past events, steps and measures leading to the current situation) as the political transformations are closely tied to them. These include the Arab Spring events in particular. The researcher has also used the analytical approach to understand these political transformations which took place recently in the Arab East. This approach depends on data collection about a phenomenon, linking it with similar events which have same causes. The researcher has also used the case study method: the case of the Arab East states. This allowed the researcher to study in depth the circumstances which led these states to make these political transformations and to understand their impact on the two-state solution.

One finding in this study is that the Arab Spring has forced some states, which had a political weight, to exit the Arab East equation and other states, such as the Arab Gulf states or non-Arab states, such as Turkey, to emerge as game changers/key players.

These political transformations have negatively affected the prospect of the two-state solution particularly after the normalization of relations with Israel by several Arab countries. In the light of these observations, the researcher recommends the development of a unified Arab vision and strategy to confront normalization with Israel and prevent the latter from the aggression against the Palestinian people. He also recommends tapping Arab and Muslim human potentials and resources and creating new mechanisms through a unified system based on defending the rights of the Palestinian people.

Key words: Political transformations; Arab East; two-state solution.